

الدور الوظيفي للجامعات السعودية في تفعيل رؤية المملكة 2030

إعداد

أ/ عبد الرحمن بن ماجد عبد الله الحازمي

درجة الماجستير، قسم التربية الإسلامية والمقارنة، كلية التربية، جامعة أم القرى

**مجلة الدراسات التربوية والإنسانية. كلية التربية. جامعة دمنهور
المجلد السادس عشر، العدد الرابع (أكتوبر) - الجزء الرابع، لسنة 2024م**

الدور الوظيفي للجامعات السعودية في تفعيل رؤية المملكة 2030

أ/ عبد الرحمن بن ماجد عبد الله الحازمي¹

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة: التعرف على الدور الوظيفي للجامعات السعودية في تفعيل رؤية المملكة 2030م. من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأول: الدور الوظيفي للجامعات السعودية في مجال التعليم. المبحث الثاني: الدور الوظيفي للجامعات السعودية في مجال البحث العلمي. المبحث الثالث: الدور الوظيفي للجامعات السعودية في مجال خدمة المجتمع. **منهج الدراسة:** استخدم الباحث المنهج الوصفي. **أبرز نتائج الدراسة:** وجود تباين واختلاف واضح في الأهداف التي تسعى كل جامعة إلى تحقيقها، إلا أن هناك اشتراك في الأهداف الرئيسية التي تحقق الجامعات من خلالها دورها الوظيفي في مجال: التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع. وجود حاجة ملحّة اليوم لنقوم الجامعات في المملكة العربية السعودية وإعادة صياغة رؤيتها، ورسالتها وأهدافها في ضوء رؤية المملكة 2030، حيث إن أكثر الجامعات السعودية وضعت رؤيتها وأهدافها قبل صياغة مشروع الرؤية الطموحة للمملكة العربية السعودية 2030. تساعد رؤية المملكة 2030 في تحسين مخرجات التعليم الجامعي واتباع الخطوات العملية اللازمة لذلك، حتى تواكب سوق العمل.

أبرز توصيات الدراسة: ربط التخصصات التي تقدمها الجامعات بسوق العمل، بحيث يتم إلغاء أي تخصصات لا يحتاج إليها سوق العمل، وإضافة تخصصات جديدة تلبّي احتياجات سوق العمل. زيادة مخصصات البحث العلمي في ميزانية الجامعات، وتحديد برامج وطنية بحثية تتولى كل جامعة تنفيذها وفقاً لبرامج زمنية متفق عليها بين الجامعة والجهات المستفيدة في المجتمع. ضرورة عمل الجامعات السعودية على تحقيق ريادتها في خدمة المجتمع، والوصول بالجامعات إلى مصاف كبرى وأولى الجامعات التي تتبنى اقتصاديات المعرفة والاستثمار في العقل البشري. **الكلمات المفتاحية:** الريادة، سوق العمل، خدمة المجتمع، الجامعات السعودية، رؤية المملكة 2030

1 درجة الماجستير، قسم التربية الإسلامية والمقارنة، كلية التربية، جامعة أم القرى

البريد الإلكتروني: dralhazmi2@gmail.com

The Functional Role of Saudi Universities in Implementing the Kingdom's Vision 2030

Abdulrahman bin Majed Abdullah Al-Hazmi

Master's Degree, Department of Islamic and Comparative Education, Faculty of Education, Umm Al-Qura University

ABSTRACT

This study aimed to identify the functional role of Saudi universities in implementing the Kingdom of Saudi Arabia's Vision 2030. The study was structured into three main sections: the first section addressed the role of Saudi universities in education; the second focused on their role in scientific research; and the third explored their role in community service. The researcher employed a descriptive approach in this study. The results of the research revealed that there is a clear variation in the goals that each university seeks to achieve. However, there is a commonality in the primary objectives through which universities perform their functional roles in the areas of teaching, scientific research, and community service. There is an urgent need for Saudi universities to revise and realign their vision, mission, and objectives in light of Vision 2030, as most Saudi universities formulated their vision and goals prior to the development of the ambitious Vision 2030. Vision 2030 contributes to enhancing university education outcomes by ensuring that they align with the practical steps needed to meet the demands of the labor market.

Key Recommendations:

- Universities should align the disciplines they offer with the needs of the labor market, eliminating any programs that are redundant and adding new ones that cater to market demands.
- Increase the allocation of funding for scientific research within university budgets and establish national research programs to be implemented by each university, based on agreed-upon timeframes and in collaboration with community stakeholders.
- Saudi universities must work towards achieving leadership in community service and strive to become major institutions that adopt knowledge economies and invest in human capital.

Keywords: Leadership, labor market, community service, Saudi universities, Vision 2030.

مقدمة الدراسة:

يعتبر التعليم من أهم الأولويات التي تسعى إلى تطويره وتحسينه الأمم والشعوب، فهو عنوان حضارتها ودليل تطورها ورفيها، كما أنه ضرورة ملحة نحو حركة التغيير الايجابي في كل المجتمعات، فالمؤسسات التعليمية بما تحتويه من مدارس، ومعاهد، وكليات، وجامعات، تعتبر من أهم مؤسسات المجتمع فهي من أكبر مؤسسات المجتمع حجماً، وذلك بحكم عدد طلابها وأساتذتها ومعلميها وبحكم ضخامة ميزانيتها مقارنة بغيرها من مؤسسات المجتمع.

ولهذا اعتنت كثير من دول العالم بتقديم رؤية لتطوير وتحديث نظمها التعليمية، وتقديم نموذجاً تربوياً متعدد المصادر، يواكب المستجدات والتغيرات العالمية المتسارعة في جميع مجالات الحياة؛ ونتيجة لذلك ظهر الاهتمام بالدور الذي يجب أن تقدمه الجامعات الحكومية والأهلية في تحقيق نهوض أي دولة من دول العالم، وما ترسمه تلك الدول من رؤى تسعى إلى تحقيقها لتطوير مجتمعاتها والإفادة من إمكاناتها البشرية والمادية. واستثمار تلك الجامعات من خلال الأدوار الوظيفية التي يجب أن تقوم بها، من تدريس، وبحث علمي، وخدمة الجامعة للمجتمع. ولهذا نصت وثيقة رؤية المملكة 2030 على ثلاثة محاور رئيسة هي: المجتمع الحيوي، والاقتصاد المزدهر والوطن الطموح. هذه المحاور تتكامل وتتسق مع بعضها في سبيل تحقيق أهداف المملكة العربية السعودية، وتنظيم مرتكزات هذه الرؤية.

ولقد أكدت رؤية المملكة 2030 على الدور المتعاظم للجامعات في المرحلة المقبلة، وذلك من خلال تأهيل الكوادر البشرية الوطنية تأهيلاً نوعياً يتناسب مع احتياجات المرحلة المقبلة بحيث تلبي احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية. ولذلك جاء من ضمن أهداف رؤية المملكة 2030 الخاصة بالتعليم التالي: سد الفجوة بين التعليم ومتطلبات سوق العمل.

كما أناطت الرؤية الوطنية دوراً كبيراً للجامعات في ترسيخ القيم الإيجابية لدى الشباب حيث نصت الرؤية الوطنية على الهدف التالي: "ترسيخ القيم الإيجابية في شخصيات أبنائنا عن طريق تطوير المنظومة التعليمية والتربوية، وتوفير تعليم قادر على بناء الشخصية". كما أكدت على دور الجامعات في برنامج رأس المال البشري وعلى تبني مناهج تعليمية متطورة تركز على المهارات الأساسية.

ولعل من أبرز أهداف رؤية المملكة 2030 بالنسبة لوزارة التعليم، ومنظومة التعليم العالي، أن تصبح خمس جامعات سعودية على الأقل من أفضل 200 جامعة دولية بحلول عام 2030م، وهذا ما اتفقت معه تعليمات وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية 2030 من جانب التزاماتها تجاه التعليم العالي (الداود، 2017م، ص137).

مشكلة الدراسة:

تمثل رؤية المملكة 2030 إطاراً للتحويل والتغيير إلى مجتمع قائم على المعرفة، والتحول هنا مختلف تماماً عن أي تحول يمكن أن يحدث في كثير من الدول، إنه تحول من الاعتماد الأساسي على النفط، إلى موارد حيوية أخرى. ولا شك إن للجامعات دوراً كبيراً في دعم خطط التنمية والاقتصاد من خلال تأهيل وتطوير القدرات البشرية بما يتواءم مع رؤية المملكة العربية السعودية، وتحسين أساليب التعلم وإعداد مناهج تعليمية متطورة تتوافق مع المستجدات العالمية، وزيادة برامج التدريب والتأهيل للقائمين على التعليم الجامعي.

ومن هنا كان التعرف على الدور الوظيفي للجامعات السعودية في تفعيل رؤية المملكة 2030 ضرورةً ملحةً يتبلور من خلالها موضوع هذه الدراسة؛ نظراً لأهمية دور تلك الجامعات في تحقيق الرؤية وذلك من خلال وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. ومن خلال هذا المعنى تبرز مشكلة الدراسة الحالية " الدور الوظيفي للجامعات السعودية في تفعيل رؤية المملكة 2030 أسئلة الدراسة: تأتي هذه الدراسة لمحاولة الإجابة على السؤال الرئيس الآتي: ما الدور الوظيفي للجامعات السعودية في تفعيل رؤية المملكة 2030

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة واقع الدور الوظيفي للجامعات السعودية في تفعيل رؤية المملكة 2030م.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة في النقاط التالية:

تفيد نتائج هذه الدراسة الباحثون وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية؛ وذلك من خلال تحديد مستوى الدور الوظيفي للجامعات السعودية في تفعيل رؤية المملكة 2030م؛ وبالتالي تطوير هذا الدور على أرض الواقع.

تفيد نتائج هذه الدراسة القائمين على التعليم الجامعي؛ وذلك من خلال توجيه أنظارهم إلى مكامن الضعف والقوة في مستوى الدور الوظيفي للجامعات السعودية في تفعيل رؤية المملكة 2030م.

حدود الدراسة: اقتصرَت الدراسة الحالية على: واقع الدور الوظيفي، والتعليمي، البحثي، وخدمة المجتمع للجامعات السعودية في تفعيل رؤية المملكة 2030م.

مصطلحات الدراسة: تتضمن الدراسة عدداً من المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بها على النحو الآتي:

يعرف الدور الوظيفي بأنه: "مجموعة من أنماط النشاط المترابطة أو الأطر السلوكية التي تحقق ما هو متوقع في مواقع معينة، وتترتب على الأدوار إمكانية التنبؤ بسلوك الفرد في المواقف المختلفة" (مرسي، 1996م، ص 133).

ويقصد به إجرائياً: جملة الأنشطة الوظيفية الإيجابية المنوطة بالجامعات السعودية في تفعيل رؤية المملكة 2030م.

رؤية المملكة العربية السعودية 2030: خطة جريئة قابلة للتحقيق لأمة طموحة تعبر عن أهداف وآمال المملكة العربية السعودية على المدى البعيد، وتستند إلى مكامن القوة والقدرات الفريدة للوطن. ترسم التطوعات نحو مرحلة تنمية جديدة غايتها إنشاء مجتمع نابض بالحياة يستطيع فيه جميع المواطنين تحقيق أحلامهم وآمالهم وطموحاتهم في اقتصاد وطني مزدهر.

الدور الوظيفي للجامعات السعودية في تفعيل رؤية المملكة 2030

يشهد التعليم في المملكة العربية السعودية - كما وكيفاً - تقدماً وتطوراً متسارعاً على مختلف المستويات سواءً التعليم العام، أو التعليم العالي بمختلف التخصصات، من حيث الاستراتيجيات والتخطيط والبرامج والرؤى. وتضاعف عدد المدارس والجامعات والكليات والمعاهد الحكومية منها والخاصة.

وفي ضوء هذا التقدم أصبح من الضروري للجامعات في المملكة العربية السعودية إعادة النظر في دورها الوظيفي وذلك لتفعيل رؤية المملكة 2030. ومن خلال هذه الدراسة سيتناول الباحث الدور الوظيفي للجامعات السعودية في تفعيل رؤية 2030 وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: الدور الوظيفي للجامعات السعودية في مجال التعليم

أولاً: أهداف وأسس التعليم الجامعي.

أهداف التعليم الجامعي.

تُعتبر الجامعة في الوقت الحاضر رمزاً لنهضة الأمم وتقدمها، وعنوان على حضارتها ورفيها، ومحور جوهرى تدور حوله الحياة الثقافية بمعناها العام الشامل بأبعادها العلمية، والتقنية، والفكرية، والأدبية، ونشر المعرفة وتطويرها وتعميمها من خلال التعليم والبحث العلمي والخدمة المجتمع، كما أن للجامعة دور محوري وأساسي في حضارة الإنسان المعاصرة والتقدم العظيم الذي تحقق في جميع مجالات المعرفة وبخاصة في مجالات العلوم والتقنيات أو انعكاسات كل ذلك على جميع مناحي الحياة. (التل وآخرون، 1417هـ، ص 29).

ولقد اهتمت سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية بأهداف التعليم العالي باعتبار المرحلة الجامعية مرحلة التخصص العملي في كافة أنواعه ومستوياته، رعاية لذوي الكفاية والنبوغ، وتنمية لمواهبهم، وسدًا لحاجات المجتمع المختلفة في حاضرة ومستقبله، بما يساير

التطور المفيد الذي يحقق أهداف الأمة وغايتها النبيلة. وقد ذكرت ذلك سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية في الباب الثالث أهداف مراحل التعليم، وتناولت في الفصل الخامس منه التعليم العالي وأهدافه؛ حيث ذكرت مجموعة من الأهداف الخاصة، تمثلت في 7 أهداف رئيسية وهي على النحو الآتي:

المادة 109: تنمية عقيدة الولاء لله تعالى ومتابعة السير في تزويد الطالب بالثقافة الإسلامية التي تشعره بمسئوليته أمام الله عن أمة الإسلام لتكون إمكانياته العلمية والعملية نافعة مثمرة.

المادة 110: إعداد مواطنين أكفاء مؤهلين علمياً وفكرياً تأهيلاً عالياً، لأداء واجبهم في خدمة بلادهم، والنهوض بأممتهم، في ضوء العقيدة السليمة، ومبادئ الإسلام السديدة.

المادة 111: إتاحة الفرصة أمام النابغين للدراسات العليا في التخصصات العلمية المختلفة.

المادة 112: القيام بدور إيجابي في ميدان البحث العلمي الذي يسهم في مجال التقدم العالمي، في الآداب والعلوم والمخترعات، وإيجاد الحلول السليمة الملائمة لمتطلبات الحياة المتطورة واتجاهاتها التقنية - التكنولوجية -.

المادة 113: النهوض بحركة التأليف والإنتاج العلمي بما يطوع العلوم لخدمة الفكرة الإسلامية، ويمكن البلاد من دورها القيادي لبناء الحضارة الإنسانية على مبادئها الأصيلة التي تقود البشرية إلى البر والرشاد، وتجنبها الانحرافات المادية والإلحادية.

المادة 114: ترجمة العلوم وفنون المعرفة النافعة إلى لغة القرآن، وتنمية ثروة اللغة العربية من المصطلحات، بما يسد حاجة التعريب، ويجعل المعرفة في متناول أكبر عدد من المواطنين.

المادة 115: القيام بالخدمات التدريبية والدراسات "التجديدية" التي تنتقل إلى الخريجين الذين هم في مجال العمل ما ينبغي أن يطلعوا عليه مهم جد بعد تخرجهم. (وزارة المعارف، 1416هـ، ص21).

2-أسس التعليم الجامعي.

شهدَ التعليم الجامعي اهتماماً كبيراً على مختلف الأصعدة المحلية والعربية والعالمية لمواكبة حاجات الأفراد والمجتمع وخصائص عصر العلم والتكنولوجيا ومتطلبات القرن الواحد والعشرين، وتحدياته المستقبلية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية؛ لذا تتوجه الأنظار إلى الجامعة كمؤسسة علمية تربوية وتعليمية بحثية وتنموية قيادية في المجتمع، لتفعيل دورها المميز في تقدم المجتمعات وتمييزها عن طريق إعداد الكوادر والطاقات والقوى البشرية الفنية المؤهلة من الناحية العلمية والتربوية والثقافية والمهنية، وإعداد القيادات الفكرية في مجالات التعليم المختلفة، وارساء

قاعدة البحوث العلمية للتقصي واكتشاف المعرفة النظرية وتطبيقها في الحياة. (الأسدي، 2014م، ص 23).

ومع تطور التعليم الجامعي نوعياً وكمياً وما صاحبه من اهتمام على المستويين الإقليمي والعالمية، جاءت مرحلة التحول الوطني لمواكبة التطوير وتحقيق رؤية المملكة 2030، متطلعة إلى رفع جودة التعليم العالي في ونوعيته، ليقدم مخرجات تسهم في خدمة المجتمع وتنميته، من خلال جعل التعليم العالي تعليماً منافساً للدول المتقدمة، ويعد تزايد أعداد الجامعات أحد أبرز ملامح تطور قطاع التعليم العالي في المملكة العربية السعودية خلال العقد الماضي حيث شهدت المملكة العربية السعودية حراكاً غير مسبوق في إنشاء الجامعات، وتوسعة القائم منها، واستحداث عديد من البرامج والتخصصات المختلفة، وأصبحت الجامعات تغطي مناطق المملكة العربية السعودية كافة، بحيث أصبح التعليم العالي متاحاً للشريحة العظمى من سكان المملكة. (الزامل، 2018م، ص 18).

ومع تضاعف عدد الجامعات الحكومية السعودية أكثر من ثلاثة أضعاف خلال العقد الماضي، حيث قفز عددها من 8 جامعات إلى 29 جامعة، إلا أن هذا التطور لا يزال تطوراً كمياً لا يحدث تغييراً حقيقياً يُمكن الجامعات من تحديد هويتها، بحسب ظروفها وموقعها، ليدفع بها إلى التميز في تخصصات محددة، والوصول إلى منافسة الجامعات العالمية المرموقة.

ثانياً: فلسفة وخطط التعليم الجامعي

فلسفة التعليم الجامعي

تُعرّف فلسفة التعليم الجامعي بأنها: مجموعة المبادئ والأسس والغايات التي تضمنتها سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية الصادرة بتاريخ 1390هـ والتي ترسم سياسات وأهداف التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية. (المطرفي، 2018م، ص 13).

وفلسفة التعليم الجامعي تمثل الأساس الذي يقوم عليها هذا التعليم الجامعي ويعمل في إطارها وهي التي تحدد وظائفه ومبادئه وأهدافه وطبيعة العلاقة القائمة بين هذه المكونات، إضافة إلى أنها تحدد سياسات هذا التعليم وخطته وبرامجه وتضع قواعده التنظيمية وهياكله الإدارية، وفي ضوءها تحدد برامجه وأساليبه التدريسية.

وفلسفة الجامعات السعودية تركز في خطتها واستراتيجياتها المستقبلية حول ركائز أساسية فحواها أن التعليم حق لكل الناس على اختلاف إمكاناتهم وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية، ومحاولة تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين أفراد المجتمع.

وتكمن أهمية فلسفة التعليم الجامعي أنها تعطي نظام التعليم خاصية العمل المنظم والهادف بحيث تجعل الأعمال التربوية في المؤسسات التعليمية في المملكة العربية السعودية على كافة

المستويات مترابطة ومثمرة تسعى لتحقيق ذات الهدف دون إضاعة للوقت، أو هدر للجهود، فالعلاقة بين التعليم والفلسفة علاقة تكاملية بين الجزء والكل فالفلسفة تمثل التصور النظري، والتعليم يمثل الجانب العملي التطبيقي لهذه التصورات التي شكلتها الفلسفة، ومن الخصائص التي تتميز بها فلسفة التعليم الجامعي ما يلي:

الشمول: حيث يقدر الفرد كل المعلومات الممكنة ولا يقتنع بميدان واحد للخبرة بل يهتم بجميع الميادين.

النظرة الواسعة: وهى تلك النظرة التي تمكن الفرد من أن يرى الأشياء في مجال أوسع ويقدر مغزاها الحقيقي.

امتلاك البصيرة: حيث يعرف الإنسان أن الأشياء ليست دائماً كما تبدو عليه في الظاهر، وأن ما يبدو تافها في بعض الأحيان قد يكون الحقيقة ذا أهمية عظيمة والعكس صحيح.

النظرة التأملية: وهى تلك النظرة التي ترفع صاحبها فوق مستوى المطالب والاحتياجات العادية العاجلة؛ حيث يبحث عن المفاهيم والمبادئ التي توضح وتفسر تفسيراً له مغزاه.

وقد ارتكزت فلسفة الجامعات السعودية منذ بدايتها على سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية التي أشارت إلى أن التعليم العالي هو مرحلة التخصص العملي في كافة أنواعه ومستوياته، رعاية لذوي الكفاية والنبوغ وتنمية لمواهبهم، وسدًا لحاجات المجتمع المختلفة في حاضرة ومستقبله، بما يساير التطور المفيد الذي يحقق أهداف الأمة وغايتها النبيلة، ويتم تحقيق ذلك من خلال الأهداف الآتية:

- تنمية عقيدة الولاء لله ومتابعة السير في تزويد الطالب بالثقافة الإسلامية التي تشعره

بمسؤولياته أمام الله عن أمة الإسلام لتكون إمكانياته العلمية والعملية نافعة مثمرة.

- إعداد مواطنين أكفاء مؤهلين علمياً وفكرياً تأهيلاً عالياً، لأداء واجبهم في خدمة بلادهم، والنهوض بأمتهم، في ضوء العقيدة السليمة، ومبادئ الإسلام السديدة.

- إتاحة الفرصة أمام النابغين للدراسات العليا في التخصصات العلمية المختلفة.

- القيام بدور إيجابي في ميدان البحث العلمي الذي يسهم في مجال التقدم العالمي، في

الآداب، والعلوم والمخترعات وإيجاد الحلول السليمة الملائمة لمتطلبات الحياة المتطورة

واتجاهاتها التقنية - التكنولوجية - .

- النهوض بحركة التأليف والإنتاج العلمي بما يطوع العلوم لخدمة الفكرة الإسلامية، ويمكن

البلاد من دورها القيادي لبناء الحضارة الإنسانية على مبادئها الأصيلة التي تقود

البشرية إلى البر والرشاد، وتجنبها الانحرافات المادية والإلحادية.

-ترجمة العلوم وفنون المعرفة النافعة إلى لغة القرآن، وتنمية ثروة اللغة العربية من "المصطلحات"، بما يسد حاجة التعريب، ويجعل المعرفة في متناول أكبر عدد من المواطنين.

-القيام بالخدمات التدريبية والدراسات "التجديدية" التي تنقل إلى الخريجين الذين هم في مجال العمل ما ينبغي أن يطلعوا عليه ممّا جد بعد تخرجهم. (وزارة المعارف، 1416هـ، ص21).

ولفلسفة التعليم مجموعة من الوظائف الرئيسة، لعل من أبرزها ما يأتي:

- فهم النظام التعليمي
 - تشخيص المفاهيم الخاطئة
 - التدريب على التحليل والتركيب
 - مواجهة بعض مشكلات الصراع القيمي
 - تساعد المخططين للتعليم والقائمين عليه
 - تعطى الأعمال التعليمية صيغة العمل الهادف
 - تساعد على رؤية العملية التربوية
 - تكون الأساس الذي في ضوئه يمكن تحديد أهداف التعليم العامة والخاصة
- خطط التعليم الجامعي:** على صعيد التخطيط للتعليم الجامعي أشارت سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية إلى السياسات التعليمية الآتية:
- أن التعليم العالي يبدأ بعد الثانوية العامة أو ما يعادلها.
 - يخضع التعليم العالي - حكومياً كان أو أهلياً - بمختلف فروع له للمجلس الأعلى للتعليم.
 - تُنشأ الجامعات والكليات في المملكة العربية السعودية بما يلائم حاجة البلاد وإمكانياتها.
 - للجامعات مجلس أعلى ويوضح نظامه واختصاصاته ومسؤولياته وطريقة عمله.
 - ينسق التعليم العالي بين الكليات المختلفة بشكل يحقق التوازن في احتياجات البلاد في مختلف مرافقها.
 - تفتح أقسام للدراسات العليا في التخصصات المختلفة كلما توافرت الأسباب والإمكانيات لذلك.
 - تمنح الجامعات الدرجات الجامعية للخريجين على اختلاف مستوياتها.

-تتعاون الجامعات في المملكة العربية السعودية مع الجامعات الأخرى في البلاد الإسلامية لتحقيق أهداف أمة الإسلام في بناء حضارة إسلامية أصيلة.

-تتعاون الجامعات في المملكة العربية السعودية مع الجامعات العالمية في الاهتمام بالبحوث العلمية والاكتشافات والمخترعات، واتخاذ وسائل التشجيع المناسبة، وتبادل معها البحوث النافعة.

-يُعتنى بالمكتبات والمخابر لتوفير وسائل البحث في التعليم العالي.

-تُنشأ دائرة لترجمة تتابع الأبحاث العلمية في كافة المواد، وتقوم بترجمتها، لتحقيق تعريب التعليم العالي.

-يُدرس في الكليات الجامعية والمعاهد العالية تاريخ العلوم في الإسلام والحضارة الإسلامية بما يوافق الجامعة الإسلامية اختصاص هذه المؤسسات، تعريفًا لطلابها في ميادين اختصاصهم بما أنجزه المسلمون. (وزارة التعليم، 1416هـ)

ومن هنا نجد أن قطاع التعليم العالي في المملكة العربية السعودية شهد تطوراً كبيراً خلال خطط التنمية السابقة لمواكبة مخرجات التعليم الثانوي، وتلبية رغبة الخريجين في مواصلة تعليمهم الجامعي ضمن التخصصات التي يحتاجها سوق العمل. حيث شمل التطوير افتتاح العديد من الجامعات في جميع مناطق المملكة ومحافظاتها بما يتلاءم مع أبرز القضايا والتحديات التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية التاسعة، كما يبرز توقعات الطلب على خدمات قطاع التعليم العالي، ويُلقى الضوء على الرؤية المستقبلية، والأهداف العامة والسياسات والأهداف (وزارة التخطيط، 1436هـ).

ولهذا جاء ضمن أهداف وسياسات خطة التنمية العاشرة 2015هـ/ 2019م إعطاء الجامعات الحكومية الاستقلالية. كما أكدت رؤية المملكة 2030 على أهمية إسهام التعليم في دفع عجلة الاقتصاد، ورفع كفاءة جودة التعليم العالي، لتصبح خمس من الجامعات على الأقل من أفضل 200 جامعة دولية في عام 2030، وتمكين الطلاب السعوديين من إحراز نتائج متقدمة مقارنة بمتوسط النتائج الدولية.

ومن أجل الحصول على تصنيف متقدم في المؤشرات العالمية للتحصيل التعليمي؛ ولتحقيق أهداف خطة التنمية والأهداف والخطط الاستراتيجية للتعليم الجامعي المرتبطة بأهداف الرؤية 2030 أعدت وزارة التعليم نظام الجامعات الجديد الذي يمنح الجامعات الاستقلالية ليكون بديلاً عن نظام مجلس التعليم العالي والجامعات السابق الذي صدر قبل قرابة ربع قرن (باسعيد، 1440هـ، ص4).

ويمكن القول بأن تطلعات فلسفة وخطط الجامعات السعودية في مجال التعليم وفق رؤية المملكة 2030 تتمثل في مشروع نظام الجامعات الجديد، والمكون من 14 فصلاً، يشتمل على 18 مادة، حيث يهدف المشروع إلى تخليص الجامعات السعودية من الإجراءات البيروقراطية، التي تكبلها من الانطلاق نحو تطوير العملية التعليمية لتحقيق رؤية المملكة 2030، حيث كان من أبرز ملامح نظام الجامعات في المملكة العربية السعودية، والتي تحقق لها تطوير فلسفتها وخططها الاستراتيجية ما يأتي:

1) تحقيق الاستقلالية المنضبطة للجامعات بحيث يمكنها ذلك من بناء فلسفتها ولوائحها الأكاديمية والمالية والإدارية وفق السياسات العامة التي تقرها الدولة من خلال مجلس شؤون الجامعات المقترح.

2) تحقيق انعكاس حقيقي لمضامين رؤية 2030 في التنظيم الإداري للجامعات بما في ذلك الهياكل التنظيمية والصلاحيات ومؤشرات الأداء في المجالات التعليمية والبحثية والإدارية.

3) سيتمكن النظام الجديد للجامعات من إقرار تخصصاتها وبرامجها وفق الاحتياجات التنموية وفرص العمل في المنطقة التي تخدمها.

4) سيساهم النظام الجديد في تخفيض الكلفة التشغيلية للجامعات وسيدفعها الى إيجاد مصادر تمويل جديدة ويقلل من اعتمادها على ميزانية الدولة، وذلك من خلال برامج للأوقاف والسماح للجامعات بتأسيس الشركات الاستثمارية لتنمية مواردها المالية.

5) سيتم إقرار ميزانية كل جامعة من خلال نظام تمويل مبتكر يعرض على مجلس الوزراء تساهم الدولة بجزء منها، وتعمل الجامعة على توفير فرص تمويل إضافية لتغطية احتياجاتها المالية.

6) سيقوم مجلس شؤون الجامعات - والذي يدخل في عضويته كل من وزارة المالية، والخدمة المدنية، والاقتصاد والعمل - بإقرار اللوائح العامة للجامعات المالية والإدارية، وستقوم الجامعات من خلال مجالس أمنائها بوضع قواعدها التنفيذية وفقاً لذلك، وهذا ما يساهم في تحقيق الاستقلالية المنضبطة للجامعات.

7) سيساهم النظام الجديد في تطبيق مرتكزات رؤية المملكة 2030 فيما يخص تطبيق مبادئ الخصخصة في إدارة وتشغيل مؤسسات التعليم العالي، كما سيحقق النظام الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والأكاديمية والإدارية في مؤسسات التعليم العالي.

8) سيسمح النظام الجديد للجامعات بفرض الرسوم المالية على برامج الدراسات العليا، وكذلك على الخدمات العلمية والبحثية التي تقدمها الجامعات.

9) سيتم استخدام مؤشرات الأداء عند تقييم أداء الجامعات، وإبراز ذلك في تقارير السنوية.

- 10) ربط الجامعات بسوق العمل من خلال تعدد التمثيل من خارج الجامعة في المجالس المختلفة.
- 12) رفع كفاءة العاملين في مؤسسات التعليم العالي من أكاديميين وإداريين وذلك من خلال جعل ارتباطهم بالجامعات بعقود سنوية تخضع لنظام العمل.
- 13) مشروع النظام الجديد يتيح للجامعات إنشاء الشركات أو المشاركة في إنشائها أو دخول الجامعة فيها شريكاً.
- 14) يلزم مشروع النظام الجامعات بالحصول على الاعتماد المؤسسي من هيئة تقويم التعليم، والحصول على الاعتماد البرامجي من قبل هيئة تقويم التعليم أو من قبل إحدى هيئات الاعتماد المرموقة.
- 17) سيتيح نظام الجامعات الجديد للجامعات إنشاء فروع للجامعات خارج المملكة العربية السعودية ، كما سيسمح بافتتاح فروع للجامعات الأجنبية داخل المملكة العربية السعودية وفق الضوابط التي تقرها الدولة.
- 18) مشروع النظام الجديد يحقق اختيار الأكفأ لقيادة الكليات والأقسام من خلال آليات اختيار تضمن تحقيق ذلك.
- 19) سوف يُطبق مشروع النظام على ثلاث جامعات في مرحلته الأولى، ومن ثم يطبق على الجامعات الأخرى تدريجياً وفق ما يراه مجلس شؤون الجامعات.
- 20) استمرارية تطبيق الأنظمة واللوائح المعمول بها حالياً مما يعطي صفة الاستمرارية في انتظام المراكز القانونية.
- 21) إذا كان رئيس الجامعة يشغل وظيفة عامة، أو كان عضو هيئة تدريس، فيحق له الاحتفاظ بوظيفته خلال مدة رئاسته للجامعة، وتحسب تلك المدة في الخدمة لأغراض العلاوة الدورية والترقية والتقاعد.
- 22) يجوز إنشاء فروع للجامعات خارج المملكة العربية السعودية بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس الأمناء وتأييد مجلس شؤون الجامعات.
- 23) موافقة مجلس الأمناء على تكليف نواب رئيس الجامعة بخلاف آليات تعيينهم سابقاً، والتي يتم تكليفهم بناء على موافقة اللجنة المؤقتة القائمة بأعمال مجلس التعليم العالي.
- 24) بصدر مشروع النظام، ينتهي عمل اللجنة المؤقتة المشكلة بقرار مجلس الوزراء رقم 409 وتاريخ 12/ 9/ 1436هـ وتنتقل اختصاصاتها التي هي في الأصل اختصاصات مجلس التعليم العالي (الملغي) إلى مجلس شؤون الجامعات وفقاً لهذا النظام، مما يعطي لهذا المجلس صفة التشريع والانتظام.

ولتحقيق خطط الجامعات السعودية في مجال التعليم، وفق رؤية المملكة 2030 تم مراعاة الأمور الآتية:

- مؤامة فلسفة الجامعات السعودية مع مبادرات رؤى المملكة 2030
- اعتماد فلسفة جامعية متجددة:
- تطبيق الجامعات للإدارة الاستراتيجية
- حوكمة الجامعات السعودية
- استقلالية الجامعات السعودية
- تحقيق مبدأ القدرة التنافسية
- خصخصة الجامعات السعودية
- تدويل التعليم الجامعي

ثالثاً: سياسة القبول في التعليم الجامعي.

تعد قضية قبول الطلاب بالتعليم الجامعي من القضايا الحيوية بهذا القطاع التعليمي، حيث لا يقتصر طرح هذه القضية على الأبعاد المادية لها من حيث الاستيعاب لمؤسسات التعليم الجامعي ومشكلة التصدي للطلب الاجتماعي المتزايد عليه، ولكن تتعدى ذلك إلى الأبعاد الفلسفية والسياسية لهذه القضية، وعلاقتها بمجموعة متشابكة من العوامل والمتغيرات التي تؤثر بشكل كبير على سياسات القبول وإجراءاته بحيث لا يمكن التغاضي عنها عند مناقشة هذه القضية. (مرسي، 2012م، ص77).

فسياسات القبول في الجامعات على المستوى العالمي أمراً على قدر كبير من الأهمية وهو ما يعزى في واقع الأمر إلى أن قبول الطلاب في بيئات جامعية لا تتفق مع المتطلبات الأكاديمية هو أمر من شأنه أن يؤدي إلى عدم قدرة الطلاب على التخرج من الجامعة، أو قد يدفعهم ذلك الأمر إلى تغيير التخصص الذي يقوموا بدراسته أو قضاء سنوات طويلة دون التخرج.

ولقد كان من أولويات المملكة العربية السعودية عند وضعها خططها التنموية ورؤيتها الاستراتيجية المتعلقة بتحديات سياسة القبول بالجامعات السعودية، أن التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية سوف يواجه نوعين من التحديات.

الأول: نوع ينشأ من زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، مما يؤدي إلى احتمال عدم قدرة النظام على تلبية الطلب الناجم من ازدياد أعداد خريجي المرحلة الثانوية.

والثاني: نوع ينشأ من زيادة الطلب على سوق العمل على الكفاءات المهنية عالية الجودة، لذلك فالتحدي الاستراتيجي الذي سيواجه التعليم العالي يتضمن البعدين الكمي والكمي، وهو ما يجب الاهتمام به في المستقبل عند التخطيط لتطوير سياسة القبول (القرني، 1439هـ، ص 38).

وإذا كانت مسألة القبول بالتعليم العالي تواجه تحديات في مختلف النظم التعليمية - حتى المتقدم منها - فإنها تكون أكثر تعرضاً لمثل هذه التحديات وغيرها في الجامعات السعودية، نظراً للحداثة النسبية لتجربة المملكة العربية السعودية في التعليم العالي والجامعي، وكون التعليم العالي القناة شبه الوحيدة في استيعاب خريجي الثانوية حيث تتحمل الجامعات الحكومية العبء الأكبر

ونظراً لذلك فقد أشارت رؤية المملكة 2030 إلى أهمية تطوير المواهب وبناء الشخصية، ومتابعة مستوى التقدم في هذا الجانب، ونشر نتائج المؤشرات التي تقيس مستوى مخرجات التعليم بشكل سنوي. ومن أجل متابعة مخرجات التعليم وتقويمها وتحسينها، وضرورة إيجاد قاعدة بيانات شاملة لرصد المسيرة الدراسية للطلاب بدءاً من مراحل التعليم المبكرة إلى المراحل المتقدمة. بالإضافة إلى العمل مع المتخصصين لضمان مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، وعقد الشراكات مع الجهات التي توفر فرص التدريب للخريجين محلياً ودولياً، بالإضافة إلى إنشاء المنصات التي تُعنى بالموارد البشرية في القطاعات المختلفة من أجل تعزيز فرص التدريب والتأهيل، والعمل على تطوير المعايير الوظيفية بكل مسار تعليمي (رؤية المملكة 2030، 2016م، ص 26).

رابعاً: العناصر التي يُبنى عليها التعليم الجامعي الأستاذ الجامعي - المعلم:

يعتبر الأستاذ الجامعي من أهم ركائز التعليم الجامعي، إذ هو الموجه الأساس للعملية التعليمية داخل قاعة المحاضرة، وهو المسؤول الأول عن تحقيق أهداف العملية التعليمية، حيث يتوقف نجاح العملية التعليمية على ما يمتلكه من قدرات علمية وكفاءة وجوده تعليمية في مجال تخصصه الأكاديمي، ويتحمل العبء الأكبر في توجيه وبناء الطلاب وإرشادهم وبناء ملكاتهم العقلية وقدراتهم المعرفية والمهارية.

وللأستاذ الجامعي دور فاعل في تحقيق الجامعة لأهدافها وإيصال رسالتها، من خلال مشاركته في مجال القسم والكلية، والمشاركة في رسم سياسة الجامعة واستراتيجياتها، وقيامه بدور في خدمة المجتمع والتعليم المستمر، ومشاركاته الفاعلة في المؤتمرات والندوات والأنشطة داخل الجامعة وخارجها.

وقد حددت المادة الحادية والأربعون من اللائحة الموحدة لشؤون منسوبي الجامعات السعوديين من أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم، الصادرة بقرار مجلس التعليم العالي المعقود بتاريخ 26 / 8 / 1417 هـ. والمتوج بموافقة خدام الحرمين الشريفين ورئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس التعليم العالي بالتوجيه البرقي الكريم رقم 7 / ب / 12457 وتاريخ 22 / 8 / 1417 هـ والتي حددت مهام وواجبات أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم حيث نصت المادة على:

"يؤدي أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم خمساً وثلاثون ساعة أسبوعية - ويجوز رفعها إلى أربعون ساعة عمل أسبوعياً بقرار من مجلس الجامعة - يقضونها في التدريس والبحث العلمي والإرشاد الأكاديمي والساعات المكتبية واللجان العلمية والأعمال الأخرى التي يكلفون بها من الجهات المختصة في الجامعة". (اللائحة الموحدة لشؤون منسوبي الجامعات السعوديين من أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم، المادة 41).

كما يُعْتَبَر الأستاذ الجامعي من أهم مقومات العملية التعليمية في الجامعة، بما يؤدي من وظائف، ومهام ومسؤوليات حيث يتوقف نجاح العملية التعليمية، وتحقيق أهداف الجامعة على قيامه بوظيفته التعليمية، وإجرائه للبحوث التي تسهم في إنتاج المعرفة وتقديمها وتطورها، ومن أهم وظائفه الجامعية ما يأتي:

- امتلاك المعرفة الشاملة المرتبطة بمجال تخصصه، والاهتمام بالدراسات في مختلف المجالات.

- التعامل مع التقنية بكافة أشكالها، والعالم الافتراضي ومهارات الحوار عن بعد.

- قدرته على الاختيار بين البدائل المعلوماتية المتاحة مما يمكنه من الحكم عليها.

- امتلاكه مهارات التفكير العلمي، والمقدرة على التكيف مع متغيرات البيئة المتسارعة.

- قدرته على التعلم الذاتي، وتمكنه من الإبداع والابتكار. (لبنان، 2017م، ص14)

وأما الأدوار الحديثة التي يجب على الأستاذ الجامعي القيام بها فتتمثل في الأدوار الرئيسية الآتية:

الدور التعليمي: التخطيط للمحاضرات، ومساعدة الطلاب على مهارات التفكير، وإكسابهم المعارف، مع القدرة على تنويع أساليب التدريس.

الدور التربوي: تنمية القيم والاتجاهات والمويل للطلاب، مع ربط الجامعة بالمجتمع وخدمته، والترغيب في البحث.

الدور البحثي: الالتزام بأخلاقيات البحث، العمل الجماعي مع الفرق البحثية خدمة للتعليم والمجتمع، والحرص على المشاركة في المؤتمرات والندوات.

صفات الأستاذ الجامعي:

وليكون الأستاذ الجامعي قادراً على القيام بوظائفه وأدواره على الوجه الأكمل لا بد له من مجموعة من الصفات لعل من أهمها الصفات الآتية:
الصفات الشخصية: امتثال القيم الدينية في تصرفاته داخل الجامعة وخارجها، التواضع، الاتزان، الذكاء.

الصفات المهنية: أن يكون مقدرًا لمهنته، عميقًا في تخصصه، مثقفًا ثقافًة علمية شاملة، عادلاً، ماهراً، ملتزماً.

الصفات الاجتماعية: محبا للعلاقات الإنسانية الحسنة، دقيقاً في أقواله وأفعاله، متعاوناً قادراً على ربط البحث العلمي بحاجات المجتمع. (عيسوي، 2019م، ص 85)

الطالب الجامعي - المتعلم:

الطالب الجامعي هو من يلتحق بالتعليم في الجامعة أو أحد فروعها أو مؤسسة تعليمية مكافئة لها. في الغالب يكون هذا الشخص قد انتهى من الدراسة في أطوار سابقة يكون مستواها التعليمي أدنى من المستوى الجامعي. ويسعى الطالب الجامعي للحصول على إحدى الشهادات الجامعية. تتركز وظيفته الأساسية في طلب العلم والمعرفة وامتلاك مهارات علمية محددة يحصل من خلالها على شهادة جامعية تمكنه من الانخراط في سوق العمل.

ومصطلح جامعي إنما اطلق عليه نسبة إلى المكان الذي يحصل منه على التحصيل العلمي والمعرفة، فهو إذاً مصطلح يغلب استخدامه على من يدرس في الجامعات والكليات والمعاهد الجامعية.

ومن هنا يمكن القول: بأن الطالب الجامعي هو كل من ينتمي لجامعة من الجامعات سواءً أكانت جامعة حكومية، أو جامعة أهلية؛ وذلك بهدف الحصول على العلم والمعرفة والمهارة، من خلال امتلاك شهادة معترف بها يستطيع بعد حصوله عليها ممارسة حياته العملية. فالطالب الجامعي هو أحد مدخلات إدارة البيئة للتعليم والتعلم، بل أهم المدخلات العلمية التربوية فيدون الطالب لن يكون هناك تعلم. ولكي يكتسب الطالب ويتعلم كل ما يساعده على التنمية الشاملة في جميع جوانب شخصيته، لابد من وجود بعض الخصائص المهمة ومنها الخصائص الآتية:

- امتلاك الدافعية القوية للتعليم، والنظرة الإيجابية تجاه الجامعة والتعليم.

- استغلال قدراته وإمكاناته واتجاهاته التي تمكنه من التوجه للتخصص المناسب.
- المشاركة الإيجابية في العملية التعليمية، والتفاعل معها بكل مكوناتها.
- التحلي بالانتظام، والانتماء، والدقة في حضور المحاضرات، والدروس العلمية والعملية.
- امتلاك مهارات البحث العلمي، وطريقة الوصول لمصادر المعرفة.
- امتلاك مهارات التعلم الذاتي، والتعليم المستمر، واستخدام التكنولوجيا، واستغلالها في الوصول للمعرفة.

- أن تنمو لديه أنماط التفكير العلمي والإبداعي والناقد. (السهلي، 2019م، ص87).
ولهذا يجب على الجامعات السعودية الاهتمام بجانب الإعداد العلمي الأكاديمي والمهني بالطلاب؛ وذلك من خلال الأنشطة والخدمات الطلابية، والتي تقدمها الجامعة من أجل تنمية مهاراتهم، ومعارفهم، وخبراتهم، وإشباع احتياجاتهم النفسية، ومواجهة مشكلاتهم، مما يُسهم في تحفيزهم، ورفع مستوى جودة العملية التعليمية.

أما الأدوار الواجب على الطالب الجامعي القيام بها منها ما يأتي:

- معرفته بتوصيف البرنامج الذي يدرس فيه، ومقرراته، ومخرجات التعلم المستهدفة منه.
- مساعدة الأساتذة في عمليتي التعلم والتعليم، بأداء ما يسند إليه من مهام وقرارات، وأبحاث.
- المشاركة بفاعلية في المناقشات التي تدور داخل قاعات المحاضرات، وطرح الأسئلة الهادفة البناءة.
- التفاعل مع الأساتذة لتطبيق أساليب التعلم الحديثة الإلكترونية، الذاتي لتنمية مهاراته وقدراته.
- المشاركة في برامج التدريب التي تقيمها الجامعة، بهدف تنمية مهاراته، وإكسابه مزيد من المعلومات والمعارف.

المناهج التعليمية:

يتضمن المنهج الجامعي بالمفهوم الحديث كل ما تقدمه الجامعة لطلابها لتحقيق أهدافها العملية التربوية، والتي تهدف إلى رعاية نمو الطلاب من جميع الجوانب النفسية والاجتماعية والعقلية. ومن أجل تحقيق ذلك فإنه يجب ألا تقتصر برامج التعليم الجامعي على العلاقات التقليدية بين عضو هيئة التدريس وطلابه في القاعات الدراسية، بل تسعى إلى ما هو أبعد من ذلك؛ حيث تتضمن تلك البرامج فعاليات وأنشطة ومواقف متنوعة يتمكن الطالب فيها من صقل

شخصيته وتنمية مهاراته وقدراته على حل المشكلات التي تواجهه. (العثمان وآخرون، 2001م، ص 738).

ومن هنا يُعرف الباحث مناهج التعليم الجامعي بأنها: مجموعة الخبرات والأنشطة التي تقدمها مؤسسات التعليم الجامعي لطلبتها، بهدف تكوين شخصية الطالب الجامعي وتأهيله لسوق العمل، تحقيقاً لرؤية المملكة 2030 ولهذا لا بد أن تكون المناهج التعليمية في الجامعات السعودية تتصف بالصفات الآتية:

- وجود علاقة وثيقة بين الجامعات، ومؤسسات المجتمع المختلفة.
- تتوافق مع متطلبات سوق العمل من مهارات ومعارف وخبرات.
- تواكب النهضة التكنولوجية، والتطور المعرفي المعاصر، وتُراعي التغيرات الحديثة في مجتمع المعرفة.
- تشجيع المجال البحثي القائم على الابتكار، والتنافسية.
- تأصيل القيم الإنسانية الإيجابية، والمشارك الإنساني.
- أن تركز على برامج الإعداد والتدريب المهني.
- تراعي ميول الطلاب واحتياجاتهم النفسية والمعرفية، وتحقق مشاركتهم الفاعلة.
- أن تركز على تحقيق المواطنة الصالحة، وتُعزز الانتماء الوطني؛ المُتمثلة في طاعة ولاة الأمر ومحبتهم.

فمناهج التعليم الجامعي في ظل مجتمع المعرفة، لم تُعد مناهج تهتم بعملية حفظ وتذكر المعلومات كما كانت في القرن الماضي، بل أصبحت في الوقت الراهن مناهج تهتم بعملية تعديل السلوك، وتحقيق مهارات التفكير العليا التي تركز على حل المشكلات، وإصدار الأحكام، واتخاذ القرارات، فالمعرفة اليوم تُعدُّ دعامة رئيسة من دعائم تقدم المجتمعات والدول، وأصبحت المعرفة مورداً اقتصادياً ومصدراً هاماً من مصادر قوة نمو وازدهار أي مجتمع.

الأنشطة الطلابية:

تبدي مؤسسات التعليم العالي اهتماماً بالأنشطة الطلابية التي توفرها للطلاب كي يتعلموا ويمارسوا مهارات متعددة خارج المنهج الرسمي الذي تحدده المساقات وأهدافها والمتضمنة قيوداً محددة، وهكذا فقد سعت مؤسسات التعليم العالي إلى التأثير على كل مظهر من مظاهر حياة الطلاب خلال السنوات التي يقضونها داخل الحرم الجامعي، ويتم هذا التأثير وبشكل مميّز من خلال الأنشطة التي توفرها لطلابها.

ومن أهم الأنشطة التي يمارسها الطلبة في الجامعات السعودية، الأنشطة الثقافية التي تهدف إلى تنمية فكر الطالب وإكسابه العلوم والمعارف التي تزيد من فهمه وتوثق علاقته بتراث أمته، من خلال المحاضرات والندوات والصحف والمجلات والمسابقات ذات الطابع الثقافي، والأنشطة الاجتماعية التي تهدف إلى إيجاد علاقات اجتماعية بين الطلاب لتحقيق الأهداف التربوية.

ومن الأسس التي تقوم عليها الأنشطة الطلابية الجامعية: الأسس الاجتماعية، والأسس النفسية، والأسس التربوية، ولقد أكدت عديد من الدراسات التي تناولت الأنشطة الطلابية أهمية مراعاة هذه الأسس عند التخطيط للأنشطة الطلابية حتى تحقق الأهداف المرجوة لأن النشاط الطلابي الجامعي له أهمية خاصة في برامج الجامعات باعتباره رافداً أساسياً للعملية التعليمية. (الأحمري، 2020م، ص53).

البيئة الجامعية:

تُعَدُّ البيئة الجامعية من أهم عناصر العملية التعليمية، ولها علاقة بالتأثير في شخصية الطالب وبنائها ابتداءً من المنهج الدراسي، والأستاذ الجامعي، والإدارات الجامعية بكل مستوياتها، والتفاعل الإيجابي بينها وبين الطلاب، وبين الطلاب أنفسهم، مروراً بالأنشطة المختلفة، وما ينبغي توافره في الجامعة من خدمات طلابية، كالصالات الرياضية والنوادي، والمكتبات، والمعامل والمختبرات، والقاعات التدريسية، والمساجد، وصولاً إلى التعاون مع المجتمع.

لذا فالبيئة الجامعية ليست فقط مكاناً لكسب المهارات الأكاديمية والتزود بالمعارف العلمية، بل تشكل مجتمعاً مصغراً يتم فيه التفاعل بين كافة الأعضاء والعناصر ويؤثر بعضهم في بعض اجتماعياً وثقافياً (العساف، 2008م، ص567).

العملية التقييمية:

يمثل العملية التقييمية ركيزة أساسية، وجانباً من أهم جوانب النظام التربوي، حيث يعتمد نجاحه إلى حد كبير على جودة ودقة ما يخضع له من عمليات تقييم، حيث تولي التربية الحديثة عملية التقييم عناية كبيرة، وتعتبرها جزءاً لا يتجزأ من العملية التعليمية التربوية؛ وذلك لأن التقييم وسيلة هذه العملية في معرفة مدى تحقيقها لأهدافها التعليمية فضلاً عن أن التقييم يعد تغذية راجعة للعملية التعليمية.

ولا يمكن لأي جامعة أن تحافظ على صدارتها وريادتها إلا من خلال وجود آليات موضوعية للقياس والتقييم لكافة جوانب الأداء الفردي والتنظيمي والمؤسسي بداخلها، وتحرص عديد من الجامعات المتقدمة الإقليمية والعالمية على تحقيق مراجعة وتقييم مستمر لبرامجها

دورياً وقياس أدائها ومقارنته على فترات زمنية أو مقارنته مع الجامعات الأخرى المتقدمة من خلال عملية القياس المقارن وذلك من أجل الحصول على الاعتماد الأكاديمي لبرامجها وكلياتها المختلفة وتحقيق التقدم والنمو والريادة على المستويين الإقليمي والعالمي.

وفي إطار ما تسعى إليه الجامعات السعودية من تطوير وإصلاح العملية التعليمية من خلال القيام بتحسين المدخلات التعليمية وجعل المخرجات جيدة، فإن الأمر يستدعي العمل على إعادة النظر في الأساليب والأدوات التي يتم من خلالها تقويم أداء الطلاب كمدخل ضروري وأساسي من أجل تحقيق الإصلاح التربوي والتعليمي المنشودة.

حيث تتعد وتتنوع استراتيجيات التقويم الأصيل الحقيقي الواقعي، ومنها: استراتيجية التقويم القائم على الأداء وفيها يقوم الطالب الجامعي بتوظيف ما تعلمه من معلومات ومهارات في حياته العملية الواقعية من خلال تنفيذ الأنشطة كالعرض التوضيحي، ولعب الأدوار، والمناقشة، ونحوها من الأنشطة التي تركز على الأداء، واستراتيجية التقويم بالقلم والورقة، وتركز هذه الاستراتيجية على الاختبارات بشتى أنواعها.

المبحث الثاني: الدور الوظيفي للجامعات السعودية في مجال البحث العلمي

أولاً: فلسفة وأهداف البحث العلمي بالجامعات السعودية:

فلسفة البحث العلمي بالجامعات السعودية:

يعتبر البحث العلمي من أهم وظائف الجامعات في المملكة العربية السعودية، وقد اعتنت المملكة العربية السعودية بالبحث العلمي عناية خاصة، وقامت بتشجيعه وتطويره إيماناً منها بأهمية رسم الأطر الفلسفية والسياسية التي تحكم وتوجه البحث العلمي للمشاركة الفاعلة في خدمة المجتمع، وتنمية الاقتصاد المعرفي وفق رؤية المملكة 2030.

كما ركزت سياسة التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية على تطوير البحث العلمي وتشجيعه؛ حيث ورد في اللائحة الموحدة للدراسات العلمية في المادة (الثانية) "الإسهام في إثراء المعرفة الإنسانية بكافة فروعها عن طريق الدراسات المتخصصة والبحث الجاد للوصول الى إضافات علمية وتطبيقية مبتكرة والكشف عن الحقائق الجديدة". (اللائحة الموحدة للدراسات العليا في الجامعات، 1419 هـ).

وتضمنت الأسس الاستراتيجية والأهداف العامة لخطط التنمية الشاملة التأكيد على تطوير منظومة العلوم والتقنية، والاهتمام بالمعلوماتية، ودعم وتشجيع البحث العلمي والتطور التقني لتعزيز كفاءة الاقتصاد السعودي، ومواكبة التوجه نحو اقتصاد المعرفة" (الثنيان، 1429هـ، ص42).

ورغم الجهود المبذولة في تقنين فلسفة وسياسة البحث العلمي في المملكة العربية السعودية إلا أن الواقع البحثي ما زال هناك بعض القصور؛ فكمية الأبحاث العلمية لا ترقى الى تطلعات وطموح أفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة، ويرجع ذلك لمجموعة من الأسباب الأتية:

- وجود الفجوة بين البحوث الجامعية وبين احتياجات ومتطلبات وخطط التنمية الشاملة، نتيجة ضعف الاستراتيجيات الموجودة لتوجيه البحث البحوث العلمية.
- ضعف الثقة لإمكانية توظيف نتائج البحوث لدى مؤسسات المجتمع المختلفة.
- قصور في عدم توظيف التكنولوجيا في الجامعات السعودية، وعدم الاستفادة الكاملة للمشاريع البحثية من التقنية، رغم أن الظروف مواتية والفرص سانحة لعملية التوظيف.
- ضعف الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المختلفة لدعم البحوث العلمية وإقامة بحوث مشتركة بينها.
- قلة البحوث والدراسات الاستشارية المقدمة من الجامعات الى قطاعات المجتمع، ولجوء المؤسسات الكبرى للخبرة الأجنبية في مجال الاستشارات.

- تكليف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية والباحثين بأعباء تدريسية ومهام إدارية وأكاديمية مقابل قلة الرواتب والحوافز المادية، مما قد يعطل خبراتهم البحثية أو يقلل من إنتاجهم العلمي والسعي الى البحث عن مصادر رزق أخرى.

أهداف البحث العلمي بالجامعات السعودية:

جاء في اللائحة الموحدة للبحث العلمي الصادرة عام 1419هـ أن البحوث العلمية في الجامعات السعودية تهدف الى تحقيق النقاط الرئيسية الآتية:

- إبراز المنهج الإسلامي ومنجزاته في فارغ الحضارة والعلوم الإنشائية.
- جمع التراث العربي والإسلامي وفهرسته والعناية به وتحقيقه وتيسيره للباحثين.
- تقديم المشورة العلمية وتطوير الحلول العلمية والعملية للمشكلات التي تواجه المجتمع من خلال الأبحاث والدراسات التي تتطلب إعدادها جهات حكومية.
- نقل وتوطين التقنية الحديثة والمشاركة في تطويرها لتلائم الظروف المحلية لخدمة أغراض التنمية.

- ربط البحث العلمي بأهداف الجامعة وخطط التنمية والبعد عن الازدواجية والتكرار والإفادة من الدراسات السابقة.

- تنمية جيل من الباحثين السعوديين المتميزين وتدريبهم على إجراء البحوث الأصلية ذات المستوى الرفيع وذلك عن طريق إشراك طلاب الدراسات العليا والمعيرين والمحاضرين ومساعدى الباحثين في تنفيذ البحوث العلمية.

- الارتقاء بمستوى التعليم الجامعي والدراسات العليا.

وعليه فإن من أهم أهداف البحث العلمي تتمثل في إيجاد الحلول العملية والعلمية لمختلف المشكلات وتطوير هذه الحلول، وذلك من أجل إيجاد حلولاً لمشكلات المجتمع من خلال الدراسات والأبحاث المستقبلية التي يقوم بطلبها الجهات الحكومية أو الأهلية من الجامعات، وكذلك تدريب وتنمية الباحثين السعوديين على إجراءات البحوث الأصلية حتى تكون ذات مستوى عالٍ من الجودة؛ ومن أجل ارتقاء بمستوى التعليم الجامعي وتطويره.

ثانياً: خطط وبرامج البحث العلمي بالجامعات السعودية

تعتبر خطط وبرامج البحث العلمي بالجامعات السعودية الآليات والأساليب التي يمكن من خلالها تحقيق وتنفيذ السياسة العامة للبحوث العلمية، والتي يفترض أن تنتج بحوث علمية يمكن الاستفادة منها، وبحيث تكون قابلة للقياس والتقويم والمتابعة، ودراسة مدى أهميتها من أجل توظيفها في الواقع وتعميم نتائجها (البقي، 2017م، ص 95).

وتتابع معظم الجامعات السعودية قياس وتقييم البحث العلمي بضمان توافر المؤشرات المحلية التي أصدرتها أمانة مراكز التميز البحثي بوزارة التعليم العالي، وتشتمل على عدد الباحثين وكفاءاتهم، ومقدار الميزانية المخصصة، والعوائد المالية المتحصلة للبحث العلمي، وعدد المجالات العلمية المحكمة، وعدد البحوث المنشورة، والمترجمة، وعدد الرسائل العلمية، وعدد براءات الاختراع، وعدد البحوث الاستشارية، وعدد الدورات وورش العمل، وعدد المراكز والكراسي البحثية، وعدد المعامل والمختبرات وعدد قواعد البيانات المتوفرة بمكتبة الجامعة (أمانة مراكز التميز البحثي، 2011م).

وتجدُر الإشارة هنا إلى وجود العديد من الخطط والبرامج في الجامعات السعودية نذكر منها على سبيل المثال الخطط والبرامج الآتية:

برامج كراسي البحث: حيث اهتمت معظم الجامعات السعودية بكراسي البحوث العلمية، بهدف تحقيق التميز في مجال البحث العلمي والتطوير للتحويل الى اقتصاد المعرفة، ودعم الصناعات الوطنية، وتفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعات والمجتمع.

مراكز التميز البحثي: تسعى بعض الجامعات السعودية الى تفعيل ودعم النشاط البحثي من خلال الدعم والتشجيع لإنشاء مراكز بحثية جديدة في مجالات تخصصية متعددة بهدف تنفيذ الخطط والبرامج البحثية التي تحقق السياسة العامة للبحث العلمي.

الأودية والحاضنات التقنية: أودية البحث العلمي تسعى لاستقطاب الباحثين من خارج الجامعات وتوافر بيئة اقتصادية مناسبة تساعد على الابتكار والإبداع البحثي والفكري، بما يُسهم في التطوير الصناعي ويساعد على التحويل إلى اقتصاد المعرفة، وإحداث نقلة اقتصادية كبرى؛ من خلال الشراكة المجتمعية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص.

معاهد البحوث والخدمات الاستشارية: قامت معظم الجامعات السعودية بتأسيس معاهد للدراسات العليا والبحوث، وذلك لتقديم برامج الدراسات العليا في مجالات حديثة ضمن منظومة تعليمية وبحثية تتوافق مع التطور العالمي بما يخدم خطط التنمية الشاملة للمجتمع، بالإضافة الى تقديم الاستشارات الفنية للباحثين والمهتمين بالبحث العلمي.

النشر العلمي والترجمة: حيث اهتمت بعض الجامعات السعودية بالنشر العلمي للأبحاث العلمية والترجمة؛ وذلك لما يتوصل إليه من نتائج للبحوث العلمية، وترجمة البحوث والمؤلفات الى مختلف اللغات العالمية.

برامج التوأمة العالمية: حيث قامت بعض الجامعات السعودية بتنفيذ مشاريع التوأمة العلمية التي تضمن ربط الأقسام والكليات والبرامج في الجامعات السعودية، والمعامل المتخصصة في

جميع المجالات المختلفة سواءً الطبية منها، أو الهندسية، أو العلمية، وغيرها بنظيراتها في الجامعات العالمية المميزة دولياً.

ثالثاً: إدارة وتمويل البحث العلمي بالجامعات السعودية

إدارة البحث العلمي بالجامعات السعودية:

نصت المادة 4 من قرار مجلس التعليم العالي رقم 1419/10/2 هـ على أن تنشأ في كل جامعة عمادة باسم عمادة البحث العلمي تتبع وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، ويعين عميدها ووكيلها وفق ما تقتضي به المادة 39.

كما نصت المادة 40 من نظام مجلس التعليم العالي والجامعات (اللائحة الموحدة للبحث العلمي بالجامعات السعودية، 1419 هـ، ص 3-4)، وتقوم العمادة بإدارة وتنظيم البحث العلمي وعلاقاته الداخلية والخارجية مستندة على لوائح وأنظمة تتضمن 51 مادة توضح مهمات عمادة البحث العلمي في الجامعات السعودية، ودورها في التخطيط والتنظيم والمتابعة والقيام بأدوار إشرافية وتعاونية وتنفيذية وفنية، وتمويل البحوث وكيفية الإنفاق عليها، ومعايير اختيار الجوائز والمكافآت التشجيعية للبحوث، كما أدرجت الضوابط التفصيلية للنشر العلمي، ونظام التحكم والفحص والمراجعة للإنتاج العلمي في الجامعات (الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي، 2006، ص 331-354).

وعلى الرغم من الجهود المبذولة في تأسيس إدارات بحثية تكون قادرة على إدارة البحث العلمي نحو التقدم والتنمية إلا أن كمية وطبيعة البحث العلمي ما زال لم يرق الى تطلعات المستفيدين، وكما توجد فجوة بين البحوث العلمية التي تتم في الجامعات السعودية، وبين احتياجات المجتمع ومتطلباته، ولعل من أبرز التحديات التي تواجه إدارة البحث العلمي بالجامعات السعودية ما يأتي:

- ضعف في عملية التخطيط: وذلك من خلال عدم وجود سياسة بحثية وطنية عامة للبحث العلمي وكذلك عدم وجود خطة استراتيجية للبحث العلمي وربطها بالجامعات وخطط التنمية، وكذلك عدم تعاون الجامعات فيما بينها لإنجاز البحوث العلمية وخاصة بحوث الكليات العلمية والتي تحتاج الى معامل قد لا تكون متوفرة في جامعة أخرى.

- ضعف في عملية التنظيم: ويتمثل في عدم وجود بيئة تنظيمية على مستوى مركزي تعمل على تنظيم وتنسيق الأبحاث العلمية بين الجامعات وربط الأبحاث بمشكلات المجتمع واحتياجات تطويره وتوثيق العلاقة بين الجامعات والصناعة، بالإضافة الى عدم وجود جهة تنظيمية تعمل على تذليل كافة العقبات التي تواجه العاملين بالبحث العلمي من باحثين وأعضاء هيئة التدريس (العنزي، 2011م، ص 148).

-ضعف في عملية القيادة: وتمثل في صعوبة تكوين فرق بحثية، والعمل الفردي وغياب روح العمل في فريق.

-قلة الكوادر الإدارية ذات المستوى العالي من الكفاءة والفاعلية القادرة على إدارة المراكز البحثية بالجامعات السعودية، وتوثيق العلاقة التشاركية مع مؤسسات القطاع الخاص. -افتقار الجامعات السعودية الى إدارات متخصصة في تسويق الأبحاث العلمية والخدمات الاستشارية بسبب تحول معظم مراكز البحوث العلمية الى هياكل بيروقراطية تهتم بتعزيز الدور الأكاديمي أكثر من اهتمامها بتنفيذ برامج بحثية محددة، إضافة الى وجود بعض القيود الإدارية والمالية في الجامعات مما يعيق إنشاء إدارات مستقلة ومتخصصة تمارس نشاط تسويق أفكار ونتائج البحوث العلمية الى الجهات المستفيدة في المجتمع (القحطاني، 1425هـ، ص159).

-ضعف التعاون والتنسيق بين المؤسسات العلمية والبحثية من جهة، والمؤسسات الإنتاجية من جهة أخرى، ووجود فجوة كبيرة بينهما.

-عدم وجود آليات واضحة لتفعيل توصيات الندوات واللقاءات والمؤتمرات والاجتماعات، وعدم متابعة تنفيذ تلك التوصيات، إضافة الى ضعف الإعلام ما بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج في المجتمع سواءً في مجال الخدمات الاستشارية أو البرامج البحثية والتدريبية المقدمة من الجامعات (القحطاني، 1425هـ، ص160).

-ضعف في البحوث العلمية بالجامعات السعودية، فالبعض منها نظرية لا علاقة لها باحتياجات المجتمع ومشكلاته، ولا يمكن أن تسهم في عملية التنمية الاجتماعية، والبعض منها بحوث فردية تفتقر الى روح الفريق الجماعي، والبعض يستخدم لأغراض الترقية العلمية فقط.

تمويل ودعم البحث العلمي بالجامعات السعودية:

يُقاس معيار تحضر الأمم بمدى اهتمامها بالأبحاث العلمية، وما يتم إنفاقه من تكاليف مادية. وتشير الدراسات - التي أمكن الوقوف عليها - إلى أن تقدم الأمم يتناسب اطرادا مع تطوير البحث العلمي. لذا تشهد دُول العالم تنافساً شديداً نحو الصدارة والتقدم في الأبحاث العلمية كالولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والصين، والدول الأوروبية وغيرها.

بينما لايزال الوطن العربي يعاني من شُحاً في الأبحاث العلمية مقارنة بالدول المتقدمة؛ ولعل ذلك يرجع إلى الوضع الاقتصادي المتدني التي تعيشها أغلب دول الوطن العربي، إضافة إلى افتقارها إلى سياسة علمية واضحة، كما أنها تعاني ضعفاً في البنية التحتية المتعلقة بالأبحاث العلمية، النظرية أو التطبيقية؛ بسبب قلة الإنفاق والدعم المادي.

ويذكر الحارثي، (2011م، ص174) أن مستوى دعم البحث العلمي في المملكة العربية السعودية ولم يكن في السابق جيداً، فقد كان البحث العلمي يعاني من ضعف المخصصات في ميزانيات الجامعات السعودية، حتى فقدت الجامعات السعودية أهم وأبرز أهدافها، وما يتصل بتلك الأهداف من دعم الباحثين، وتنمية البيئة البحثية العلمية، ونُشر في عام 2007م قائمة جاء فيها سوء تقويم الجامعات السعودية على المستوى العالمي.

وبناءً على هذا التقييم، بدأت الجامعات تتوجه نحو البحث العلمي وتتميته فتضع الخطط والبرامج لتطويره ودعمه؛ حيث اعتمدت المملكة العربية السعودية في عام 2008م خطة بحثية وطنية بقيادة مدينة الملك عبد العزيز للعلوم

وأنه ما بين عام 2006م - 2009م، احتلت المملكة العربية السعودية مرتبة 28 في التنافسية العالمية بين العرب والغرب، وكان لها الصدارة العربية نتيجة الجهود الهائلة التي بذلتها الدولة. (موقع أرامكو السعودية، 2016م)

أما في عام 2012م فقد ظهرت المملكة العربية السعودية كأول دولة عربية على الخريطة العالمية للبحث والتطوير في تقرير مجلة باتيل، إلا أن تقرير «رويترز طومسون» لأداء البحث والابتكار في دول مجموعة العشرين أفاد أنه رغم النمو المتسارع للبحث والابتكار في المملكة العربية السعودية لازل منخفضاً مقارنةً بما يجب أن يكون عليه في دولة من مجموعة العشرين. (موقع أرامكو السعودية، 2016م)

هذا الإنفاق جعل المملكة العربية السعودية تصدر قائمة الدول العربية في النمو القوي للمنشورات البحثية ما بين عامي 2005-2014. (اليونسكو، 2015م)

كما بلغ إجمالي الإنفاق على البحث العلمي في المملكة العربية السعودية عام 2015م نحو 6.75 مليار ريال أي ما يعادل 1.8 مليار دولار أمريكي. مما جعل المملكة تحقق المرتبة السابعة والثلاثين عالمياً في الإنفاق على هذا المجال. ونتيجة لذلك كشف مؤشر نيتشر للأبحاث العلمية 2016م، أن الجامعات السعودية تصدرت الترتيب عربياً في معظم تصنيفات الجامعات العربية محققة أعلى معدل نمو في البحوث العلمية عالية الجودة في غرب آسيا. (موقع أرامكو السعودية، 2016م)

ومع بداية النهضة التنموية وسعياً إلى تحقيق رؤية 2030م التي توجه المجتمع إلى أن يكون منتجاً للمعرفة ومنافساً عالمياً ضاعفت المملكة العربية السعودية حجم الإنفاق على الأبحاث العلمية حتى حققت المرتبة 42 عالمياً (الاقتصادية، 2019م).

وتم إطلاق برنامج لدعم البحث والتطوير في الجامعات عام 2017م ضمن برنامج التحول الوطني، وتم رصد مبلغ 6 مليارات ريال سعودي ميزانية للبرنامج حتى 2020م، وأسندت

متابعة البرنامج وتطويره إلى مكتب البحث والتطوير التابع لوزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية (حضاض، 2018م، ص 71)

وأصدرت مجلة Nature المرموقة في الأوساط الأكاديمية - مؤشرها السنوي لعام 2018م للإنجازات البحثية المنشورة في العلوم الطبيعية، حيث أن المملكة العربية السعودية حصلت على المركز 29 في قائمة الخمسين دولة الأكثر إنتاجية للأبحاث العلمية عالمياً. وحصلت على المركز الثاني على مستوى دول غرب القارة الآسيوية في مجال العلوم الطبيعية.

ونتيجة للرؤية الموحدة حول التعليم والتطوير البحثي، فقد وضّحَ تقييم مؤشر نيتشر في عام 2019م للدول العربية الست عشر التي يتتبع أداؤها -بناءً على الإنتاج البحثي خلال عام 2018م- إلى ارتفاع أداء الجامعات السعودية وحصولها على المراكز الثلاثة الأولى بين أفضل المؤسسات العربية.

ووفقاً لمقاييس جودة النشر العلم H-inde ، احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة 36 عالمياً في عدد الأوراق العلمية المنشورة، كما بلغ عدد براءات الاختراع إلى 569 مما جعلها الأولى عربياً وإقليمياً.

ونشرت منظمة المجتمع العربي 2019م بياناً إحصائياً عن التطور التي شهدته الأبحاث العلمية في المملكة العربية السعودية، والملاحظ فيه مدى النمو القوي والسريع للمملكة العربية السعودية عما كانت عليه سابقاً.

ومن هنا نجد أنّ حجم الجهود التي بذلتها الدولة لتطوير البحث العلمي بالجامعات السعودية ساعد على استحداث مراكز ومعاهد لدعم البرامج البحثية في مختلف الجامعات، كما أنشأت بعض تلك الجامعات شراكات بحثية عالمية الأمر الذي أدى إلى جودة الأبحاث المنشورة. (موقع وزارة التعليم، 2020م)

ويُتوقع مع هذا الدعم للبحث العلمي زيادة نسبة الباحثين السعوديين عما كانت عليه سابقاً نتيجة تنامي أعداد الملتحقين بالتعليم وتوسع الجامعات السعودية وبرامج الابتعاث، وزيادة عدد المراكز البحثية في المملكة العربية السعودية عن المراكز الموجودة حالياً حيث وصل عددها 100 مركز بحثي موزعة بين جامعة القصيم وجامعة الملك سعود وجامعة المؤسس الملك عبد العزيز.

ومع نظام خصخصة الجامعات السعودية وتعدد مصادر التمويل يُتوقع كذلك زيادة القدرة التنافسية بين الجامعات السعودية؛ الأمر الذي سينعكس إيجاباً على نسبة الأبحاث العلمية وجودتها، وعلى تقييم مستوى الجامعات السعودية بين الجامعات العالمية.

باعتبار أن هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والأبحاث العلمية، فإننا سنشهد - بإذن الله تعالى - نماء اقتصاديا على كافة القطاعات المختلفة جراء الاهتمام الحثيث الذي توليه الرؤية 2030 للمراكز البحثية ودعمها وتطويرها. ولا شك أنه في ظل هذا التغير والتطوير للبحث العلمي في المملكة العربية السعودية سترتفع جودة التعليم بكافة مستوياته وهو ما تسعى الرؤية 2030 إلى تحقيقه.

وهذا يؤكد أن الاهتمام بالأبحاث العلمية ليس ترفاً أكاديمياً بقدر ما هو حاجة ضرورية وملحة تحقق تطلعات المجتمع، وتعكس مدى طموحه واصراره على تحقيق مزيد من الازدهار والرفاهية على الجوانب الحياتية المختلفة. وهذا يُحقق أهداف رؤية المملكة 2030: وطن طموح، اقتصاد مزهر، مجتمع حيوي.

كما اهتمت المملكة العربية السعودية بزيادة نسبة المخصص للبحث العلمي الجامعي من الناتج الإجمالي المحلي وقدر حجم الإنفاق على مشروعات البحث العلمي والتطوير والابتكار عام 1428هـ/2008م بنحو 0,4% من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية (الخطة التنموية التاسعة، 1431هـ، ص353).

والجدير بالذكر أن البحث العلمي في الجامعات السعودية يعتمد بدرجة كبيرة على التمويل الحكومي، حيث يخصص جزء من ميزانية الدولة للإنفاق على برامج ومشاريع البحث العلمي، وتقوم بشكل كبير بتوفير الإمكانيات والتجهيزات اللازمة له، وتعتبر هذه المخصصات من الميزانية قليلة ومحدودة مقارنة بما يتم إنفاقه في بعض الدول المتقدمة.

حيث يذكر السلطان أن الدعم المقدم للبحث العلمي يعتمد في المملكة العربية السعودية كما هو الحال في باقي دول مجلس التعاون الخليجي على الدعم الحكومي بنسبة 96,2% والمؤسسات الخاصة بنسبة 3,8%، وحسب تقرير منظمة اليونسكو (UNESCO) الذي أظهر قلة الميزانيات المخصصة للبحوث العلمية بالجامعات السعودية مقارنة بالدول المتقدمة، وهي لا تتعدى 0,2% من الناتج المحلي (السلطان، 2005م، ص237).

وقد توجهت العديد من الجامعات السعودية إلى تنويع مصادر الدخل لدعم وتمويل البحث العلمي، من خلال محاولة تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات القطاع الخاص من شركات ومؤسسات، من خلال كراسي البحث العلمية وحاضنات (أودية التقنية)، أو المنح والهبات وغيرها من صور الدعم والتمويل. (ندوة دور القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي، 2011م).

ولعل من النماذج المميزة في المملكة العربية السعودية والتي كان لها أثر ملموس في عملية تمويل البحث العلمي ما يأتي:

-الشركة السعودية للصناعات الأساسية - سابك-

-شركة أرامكو السعودية

-مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية

-برنامج التعاون الصناعي في جامعة الملك عبدالله (KICP)

مبادرة وزارة التعليم لدعم البحث العلمي والتطوير في الجامعات السعودية:

يُعدُّ قطاع البحث والتطوير في المملكة العربية السعودية جزءاً أساسياً من اقتصادها، وفي مجال دعم البحث العلمي في الجامعات السعودية أطلقت وزارة التعليم مبادرة لدعم البحث العلمي والتطوير في الجامعات تم إعدادها لتعزيز القطاع ومساعدة الجامعات على تحقيق أهدافها، وتم اعتماد ميزانية البرنامج لدعم البحث والتطوير بمبلغ 6 مليار ريال.

وقد قامت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، بتنفيذ الخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار، هذه الخطة مولت أكثر من 1,852 مشروعاً في العلوم والتقنية، وقدمت دعم للمشاريع يقدر بأكثر من 3.2 مليار ريال سعودي لمشاريع متخصصة في العلوم والتقنية.

ثالثاً: التحديات التي توجه البحث العلمي:

يواجه البحث العلمي في الجامعات السعودية تحديات مختلفة قد تعيق من تحقيق أهدافه ووظائفه في المجتمع السعودي وتمنع الجامعات السعودية من الاسهام في التطور والنمو الاقتصادي. وتُشير الدراسات العلمية والأبحاث التي أمكن الوقوف عليها إلى مجموعة من معوقات البحث العلمي والتي تؤثر سلباً في مقدرة الجامعات السعودية القيام بدورها الفاعل في مجال البحث العلمي. مع الإشارة هنا إلى أن تلك التحديات منها تحديات تتعلق بأعضاء هيئة التدريس ومنها تحديات تتعلق ببيئة العمل الإدارية والمالية، وتحديات تتعلق بإجراءات النشر. وبالاطلاع على بعض أدبيات الدراسة التي تناولت موضوع البحث العلمي في الجامعات السعودية، يمكن الوقوف على بعض التحديات التي تواجه البحث العلمي والتي من أهمها ما يأتي:

-عدم فاعلية الخطط والسياسات الخاصة بالأبحاث العلمية في الجامعات السعودية.

-غياب التواصل والتعاون والتنسيق بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات.

-ضعف الدور الإعلامي والتسويقي في بعض الجامعات السعودية.

- العمل الفردي في مجال البحث العلمي.
- كثرة الأعباء التدريسية.
- عدم تدريب وتأهيل أعضاء هيئة التدريس الجدد.
- عدم تفعيل توصيات الباحث.
- صعوبة الحصول على المعلومات لوجود فجوة بين مؤسسات المجتمع والجامعات.
- صعوبة إجراءات قبول البحث العلمي ونشره.
- ضعف الدعم المالي المخصص للأبحاث العلمية لدى بعض الجامعات.
- عدم وجود مساعدين للباحث في التحليل الإحصائي والتدقيق اللغوي والترجمة.
- عدم وجود الحوافز المشجعة والدعم المالي.
- قلة الاستفادة من نتائج الأبحاث العلمية.

المبحث الثالث: الدور الوظيفي للجامعات السعودية في مجال خدمة المجتمع

أولاً: مفهوم وأهداف خدمة المجتمع (الشراكة المجتمعية).

مفهوم خدمة المجتمع - الشراكة المجتمعية -.

على الرغم من أهمية خدمة المجتمع واعتبارها تنبؤاً مكاناً مُبرزاً ضمن وظائف الجامعات في المملكة العربية السعودية؛ إلا أن ما زال مفهوم خدمة المجتمع أو الشراكة المجتمعية غير واضح المعالم، كما لا يوجد تعريفاً متفق عليه بين المختصين.

ويعرف الباحث الشراكة المجتمعية إجرائياً بأنها: "ميثاقٌ أخلاقي اجتماعي بين الجامعات السعودية ومنظمات المجتمع المدني في المملكة العربية السعودية للقيام بعمل مشترك - بمقابل مادي رمزي أو بدون مقابل - يهدف إلى خدمة المجتمع تنمويًا، ويسهم في حل مشكلاته.

والشراكة المجتمعية مبدأ إسلامي يكفل للفرد حقوق وواجبات تجاه نفسه ومجتمعه، كما أنها جهد تطوعي يقوم به الأفراد والمؤسسات داخل المجتمع شعوراً منهم بالمسؤولية المجتمعية تجاه مجتمعهم وهي في ذات الوقت عملية تشاركية بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص من أجل تطوير العملية التعليمية وتحسينها بصورة دائمة، كما أنها نشاط يؤكد على العمل التعاوني بين الفرد والمجتمع ، والمؤسسات المجتمعية المختلفة وفق مبدأ المواطنة الفعالة، وتعدُّ أحد الأدوات الاستراتيجية التي يمكن من خلالها تحسن جودة الحياة ، وتحقيق الآمال المجتمعية والتنمية المستدامة.

أهداف خدمة المجتمع - الشراكة المجتمعية -

تهدف الشراكة المجتمعية بشكل عام إلى تحقيق عدد من المبادئ التي من أهمها الاستفادة من كلِّ الموارد المستخدمة لأفراد المجتمع، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وتحفيز كلِّ من مؤسَّسة الدولة والفرد والمجتمع للمبادرة والتكاتف والسعي الدائم للنهوض وتحسين المستوى المعرفي والثقافي والاقتصادي من خلال المشاركة الفاعلة والمستمرة.

كما تسعى الشراكة المجتمعية إلى تحقيق الأهداف التنموية والتطويرية في المجتمع، فالمؤسسات التي تبادر إلى مشاركة المجتمع، إنما تهدف إلى تنميته وتطويره، وتقديم خدماتٍ متنوّعة مرتبطة بمشاريعها وبرامجها التنموية وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

ونشير هنا إلى أن الشراكة المجتمعية متعددة ومتنوّعة بحسب المجال الذي ترتبط به، وبحسب المصادر التي تستمد منها الشراكة المجتمعية أهدافها، حيث تحقيق الشراكة في المجتمع روح الولاء والانتماء لدى أفراد المجتمع، وتغرس في نفوسهم حب الوطن والانتماء له، والحرص على ثرواته ومكتسباته.

ويمكن أن نلخص أبرز أهداف الشراكة المجتمعية في الأمور الآتية:

- الشراكة المجتمعية تُوجد الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع بمختلف فئاته.
 - يؤدي إلى زيادة حسّ تحمّل المسؤولية بين أفراد المجتمع المحلي ومجموعاته حول أهمية مشاركتهم الفعّالة.
 - الشراكة المجتمعية تزيد درجة التعاون بين أفراد المجتمع المحلي.
 - تُوجدُ مناخاً معززاً يتيح لكل فرد من أفراد المجتمع ومجموعاته المشاركة الفعّالة في اتخاذ القرارات.
 - تزيد الشراكة المجتمعية قدرات المجتمع على تطوير تنظيماته وهيكلياته وجعلها أكثر فاعلية ومشاركة في عملية التنمية المجتمعية الشاملة. (حسين، 2007م، ص140)
- ثانياً: أسس ومجالات خدمة المجتمع.

أسس خدمة المجتمع:

- لوظيفة خدمة المجتمع في الجامعات السعودية أسس تقوم عليها؛ وهي منطلقة من الأهداف التي سبق الحديث عنها، وتتمثل هذه الأسس في مجموعة عناصر يمكن إجمالها في الأسس الآتية:
 - خدمة المجتمع مسؤولية الجامعة والمجتمع معاً
 - تُعدُّ خدمة المجتمع من أبرز وأهم أهداف ووظائف التعليم الجامعي
 - كون فلسفة المجتمع ترتبط بهدفٍ منشود
 - خدمة المجتمع من حق الوطن على الجامعات السعودية
 - التصنيفات الدولية من الأسس التي يجب أخذها بالاعتبار
 - توجيه بوصلة خدمة المجتمع نحو حل المشكلات المجتمعية
 - إلزامية عقود الشراكة لجميع الأطراف
- مجالات خدمة المجتمع - الشراكة المجتمعية -**

تعتبر الشراكة المجتمعية أحد الاستراتيجيات الرئيسة في تحقيق مكاناً جيداً للجامعات السعودية، وتحقيق غايات رؤية المملكة 2030 التعليمية والتنموية، والمساهمة في حل المشكلات التعليمية وخاصة قضية التمويل. وفيما يلي عرضاً لأهم مجالات الشراكة المجتمعية بين الجامعات وبين المؤسسات المجتمعية المختلفة. ومجالات خدمة المجتمع - الشراكة المجتمعية تتلخص فيما يلي:

-الرعاية

-التطوير

-التدريب

-الشراكة في مجال خدمة المجتمع

-الشراكة في مجال البحث العلمي

وتذكر البلادي، (2015م، ص24): أن الجامعة لكي تحقق دورها في خدمة المجتمع لا بد أن تعدد وتنوع من أنماطها ومجالاتها لتحقيق هذا الهدف وعلماً بأن تلك الأنماط والمجالات تتعدد وفق معايير معينة منها:

-تعدد حاجات ومشكلات المجتمع.

-تعدد الجماعات التي توجه إليها تلك الخدمات من جماعات مهنية ومدنية الى جانب العاملين في مختلف الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية.

-المستوى الذي تقدم اليه هذه المجالات.

-الصفات المميزة لكل جماعة من الجماعات التي توجهه إليها الخدمات وحاجاتها ومشكلاتها.

وفي ضوء مجالات خدمة المجتمع في الجامعة فإن خدمة المجتمع التي تقدمها الجامعات هي خدمات للمجتمع حيث أنها تستهدف توفير الخدمات للهيئات والأفراد في المجتمعات المحيطة بها والمجاورة لها بشكل مباشر من خارج نطاقها التقليدي، وأنها تستهدف توفير تلك الخدمات للهيئات والأفراد، وتأخذ أشكالاً متعددة، وهي كالتالي:

-خدمات مهنية، تتمثل في تنمية مهارات خاصة من أجل المستقبل الوظيفي.

-توفير التدريب والتعليم بالنسبة للوظائف والمهن المتاحة في المجتمع.

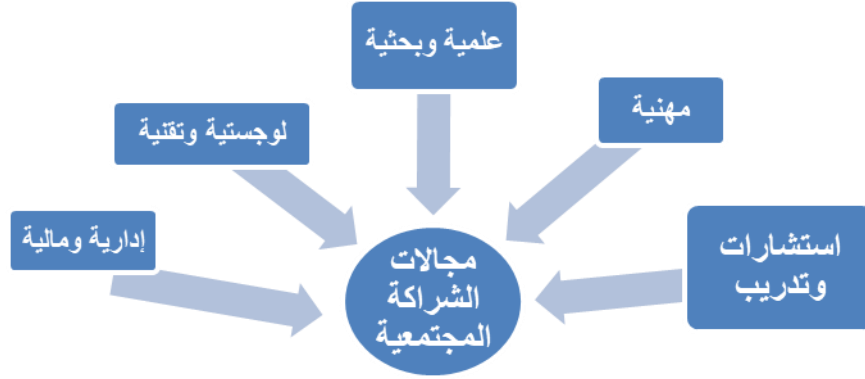
-تنفيذ دورات قصيرة لسد النقص في قطاعات معينة من سوق العمل.

-تقديم برامج تدريبية وتعليمية عن طريق المراسلة وعن طريق التعليم عن بعد بالإضافة الى برامج الإعداد لدخول الامتحانات المؤهلة للالتحاق بالجامعات.

-البحث العلمي من أجل حل المشكلات التي تواجه المجتمع بكل قطاعاته وهيئاته.

-الخدمات الثقافية، من خلال تنظيم النشاطات الثقافية المتنوعة كالمحاضرات والندوات واللقاءات.

- تقديم البرامج التوجيهية لمن يريدون أن يحسنوا من أحوالهم الوظيفية والمعيشية، مثل: برامج الدراسات العليا.
 - إحداث التغييرات والوفاء بحاجات المجتمع، من خلال تطوير نظام التعليم في ضوء مطالب العصر الحديث.
 - وصنف لطفي وآخرون (1996م، ص63): مجالات خدمة المجتمع الي تقدمها الجامعات في ثلاثة أنماط، وهي:
 - البحوث التطبيقية، وهي: بحوث تستهدف حل مشكلة ما أو سد حاجة المجتمع لخدمة أو سلعة تحددها ظروف وأوضاع معينة.
 - الاستشارات، وهي: خدمات يقوم بها أساتذة الجامعة كل في مجال تخصصه لمؤسسات المجتمع الحكومية والأهلية، وكذلك أفراد المجتمع الذين يشعرون بالحاجة الى مثل هذه الخدمات.
 - تنظيم وتنفيذ البرامج التدريبية والتأهيلية للعاملين في مؤسسات الإنتاج بما يحقق مبدأ التربية المستمرة.
 - ويصنف حداد (1992م، ص70) مجالات خدمة المجتمع إلى نوعين، هما:
 - الأول: داخل الجامعة: وتتلخص في المشاركة في المناشط الطلابية غير الدراسية وتوجيهها حسب مجالات اهتمام عضو هيئة التدريس، أو هواياته في الشؤون الثقافية والاجتماعية، أو الرياضية أو الفنية، وغير ذلك، وما يقام من معسكرات للخدمة موجهة للبيئة المحلية.
 - الثاني: خارج الجامعة: وتكون لكل في مجال تخصصه، ومنها:
 - القيام بالبحوث التطبيقية التي تعالج مشكلات المجتمع وتسهم في حلها.
 - تقديم الخبرة والمشورة لمؤسسات الدولة والقطاع الخاص.
 - المشاركة في الندوات وإعداد المحاضرات المهمة.
 - الاسهام في الدورات التدريبية لتأهيل الأفضل في الدولة.
 - نقل نتائج البحوث والمكتشفات الجديدة في العالم الى اللغة العربية.
 - تأليف الكتب العلمية الموجهة لغير الطلاب.
- وخلاصة القول: أنه لا يمكن حصر مجالات خدمة المجتمع في نطاق معين، أو في تخصص معين دون غيره من جوانب المعرفة الأخرى، وأنها تشمل جميع النشاطات الثقافية والاجتماعية والتعليمية والترفيهية التي يحتاج إليها المجتمع، ويمكن اجمال مجالات الشراكة المجتمعية في الشكل الآتي:



ثالثاً: خدمة المجتمع والتعليم المستمر.

يُعدُّ التعليم المستمر من أهم مفاتيح العصر الحديث الذي يتجاوز حدود التعليم القائم على الحضور في الجامعات السعودية، والذي قد يعيق بعض أفراد المجتمع عن تنمية معارفهم ومداركهم الفكرية.

وبناءً عليه فإن الحاجة لقيام الجامعات السعودية بدورها المأمول في خدمة المجتمع، يعتبر أحد أهم أهداف الجامعات السعودية الطموحة، والتي تدعو لتطوير الاستراتيجيات القائمة بما يتلاءم مع حجم التغييرات في التعليم الجامعي سواء على المستوى المحلي أو العالمي.

ولذلك فإن التعليم المستمر أصبح اليوم أكثر ضرورة ليس فقط في البلاد النامية وحدها وإنما في جميع المجتمعات سوى المتقدمة أو النامية على السواء. كما أنه يُسهم في القضاء على مشكلات التعليم الجامعي، كما يؤكد تقرير اللجنة الدولية الصادر عن المؤتمر الذي عقده منظمة اليونسكو عام 1972م أن التعليم المستمر هو المبدأ الذي سيوجه حركة التجديد التربوي مستقبلاً على مستوى العالم المتقدم والنامي (السنبلي وعبد الجواد، 1414هـ، ص 15).

وقطعت الجامعات السعودية أشواطاً كبيرة في التعليم المستمر من خلال مراكز خدمة المجتمع التي تحولت في بعض الجامعات السعودية إلى كليات للدراسات التطبيقية، وعمادات للتعليم المستمر؛ وذلك في سبيل توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع بكافة شرائحه، ونشر المعرفة بين أفراد المجتمع وتطويرها، والتعرف على احتياجاته الثقافية والمهنية والاجتماعية عبر

إجراء دراسات وبحوث في الميدان. وقد أشار هندي (1989، ص101) إلى أهداف التعليم المستمر والتي تتمثل في الأهداف الآتية:

- التنمية المهنية والمهارية المستمرة لفئات المجتمع باختلافها وخاصة موظفي مؤسسات القطاع العام والخاص.

- تدريب الأفراد وكذلك المؤسسات باختلاف أنواعها وإتاحة الفرصة لهم لتحصيل أحدث المعارف والمهارات اللازمة وذلك بغرض إحداث التطور نحو الأفضل.

- انتخاب وإعداد فئة من المؤهلين ومنحهم فرصة ليصبحوا قادة ناجحين.

- تحقيق أعلى مستويات من الأداء البشري من خلال تعزيز وإطلاق الطاقات البشرية الكامنة.

- توفير كوادر مؤهلة تأهيلاً علمياً راقياً حسب أرقى المعايير المتعارف عليها تقدم أرقى سبل التعليم والتدريب وتساهم في تقديم حلول استشارية متطورة.

- التعليم المستمر قادر على تكيف أي فرد مع مستجدات العصر، حيث يسهم هذا النوع من التعليم في تطوير الفرد وتحقيق ذاته؛ من خلال الاستفادة الحقيقية من قدراته الإبداعية.

ويظهر التعليم المستمر من خلال نماذج وصيغ مختلفة تسهم في تلبية حاجات المجتمع ومن أهم هذه النماذج والتطبيقات ما يلي:

1- التعليم عن بعد

2- التعليم الإلكتروني

3- التعليم المفتوح

4- التعليم الافتراضي

5- التعليم الذاتي

6- التعليم الموازي

7- النشر الإلكتروني والبحوث العلمية والمكتبات الرقمية

8- نقل وتوطين التقنية في مجال الشراكة المجتمعية

رابعاً: التحديات التي تواجه خدمة المجتمع في الجامعات السعودية.

هناك العديد من التحديات التي تواجه خدمة المجتمع في الجامعات السعودية، منها ما يتصل بمؤسسات المجتمع المختلفة - الشركاء -، ومنها ما يتعلق بالتنظيم الإداري للجامعات السعودية، وهناك تحديات أكاديمية قد يواجهها الأستاذ الجامعي، أو الطلاب داخل الجامعة، ومنها ما يتعلق بالبيئة الجامعية. ويمكن تفصيل ذلك على النحو الآتي:

- التحديات المتعلقة بمؤسسات المجتمع - الشركاء - وتتضمن ما يلي:
- التداخل الكبير بين الأنشطة الاقتصادية، والأنشطة الاجتماعية للمؤسسات الخاصة مما يصعب إيجاد فاصل بينهما.
- الشراكة المجتمعية في مؤسسات المجتمع على الرغم من قلتها تفتقد إلى التقنين والمنهجية، فتعتمد على اجتهادات شخصية.
- الجمود والروتين اللذان تتصف بهما مؤسسات المجتمع المدني، فالمؤسسات تتصف بأنها مجتمعات ديناميكية، فالواقع متغير بصورة سريعة، فهناك احتياجات استجبت ومشكلات تولدت في المجتمع لم تكن موجودة.
- الاحجام عن إشراك مؤسسات المجتمع المدني خاصة في القطاع الخاص في جميع مراحل الشراكة المجتمعية؛ كالخطيط والتصميم والتنفيذ.
- التحديات الإدارية: وهي تحديات تتعلق بالأنظمة والإجراءات وآلية التخطيط والتنفيذ والتقييم، ويمكن اجمالها في النقاط الرئيسية التالية:**
- صعوبة وضع معايير لقياس أداء وفاعلية الشراكة المجتمعية، وذلك لتشعبها وترابطها بأبعاد عديدة، خاصة مع عدم وجود اتفاق حول تحديد دقيق لمفهوم الشراكة المجتمعية.
- غياب الإشراف على برامج خدمة المجتمع من قبل جهاز أو هيئة محددة ومتخصصة تُشرف على الشراكة المجتمعية بين الجامعات السعودية، ومؤسسات المجتمع المدني، أو الجهات الحكومية.
- ضعف التشريعات التي تحدد دور الجامعات السعودية، والمؤسسات الحكومية والمدنية المختلفة والتي تُنظم مهام واختصاص كل جهة فيما يتعلق بالشراكة المجتمعية. (الزنجي، 1437هـ، ص34)
- غياب الأنظمة والتشريعات التي تشجع وتحفز مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الحكومية على الشركة المجتمعية، وعدم وجود مزايا للقطاع الخاص عند تفعيل الشراكة المجتمعية مع الجامعات السعودية.
- التحديات الأكاديمية: وهي تحديات يواجهها الأستاذ الجامعي أو الطالب في الجامعات السعودية، والتي تؤثر سلباً في تحقيق الأهداف، ومن تلك التحديات ما يلي:**

- عدم وجود نصوص وأنظمة واضحة في لوائح الجامعات السعودية، أو معاهد التعليم العالي بصفة عامة تنص على احتساب خدمة المجتمع ضمن النصاب أو العبء الفعلي لأعضاء هيئة التدريس، أو جداول الطلاب.
- وجود أعمال إضافية يقوم بها أعضاء هيئة التدريس في الجامعة تؤثر بشكل فاعل على جهودهم ووقتهم مما يُضعف مشاركة أعضاء هيئة التدريس في برامج خدمة المجتمع، أو يُحجمهم عن المشاركة الفاعلة.
- ضعف المردود المالي الذي تقدمه عمادة خدمة المجتمع لأعضاء هيئة التدريس نظير مشاركاته وتفاعليهم مع برامج خدمة المجتمع.
- التحديات البيئية والفنية: وهي تحديات تتعلق بالبيئة الجامعية، أو البيئة الفنية ومن تلك التحديات ما يلي:**

- عدم مواكبة التشريعات الجامعية لآليات انفتاح الجامعة على محيطها.
 - غياب تعدد موارد الاعتماد المالية بالشكل الكافي.
 - الزيادة في بعض التخصصات مع ضعف التجهيزات لها.
 - زيادة العبء الإداري على أعضاء هيئة التدريس، حيث لا يمكنهم من التقدم في مجال خدمة المجتمع.
 - كثرة وهيمنة الدراسات النظرية.
 - ضعف الدورات التدريبية التي تقدمها عمادة خدمة المجتمع.
 - غياب التنسيق بين المؤسسات الجامعية، والمؤسسات الاقتصادية. (السحباني، 2001م، ص38)
 - البرامج التي تقدمها خدمة المجتمع لم ترق إلى المستوى المأمول، والتطلعات المستقبلية.
- نتائج الدراسة:**

- يخلص الباحث إلى جملة من النتائج أبرزها ما يلي:
- وجود تباين واختلاف واضح في الأهداف التي تسعى كل جامعة إلى تحقيقها، إلا أن هناك اشتراك في الأهداف الرئيسية التي تحقق الجامعات من خلالها أدوارها في مجال التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع.
- هناك حاجة ملحة اليوم لنقوم الجامعات في المملكة العربية السعودية بإعادة صياغة رؤيتها، ورسالتها وأهدافها في ضوء رؤية المملكة 2030، حيث إن أكثر الجامعات

السعودية وضعت رؤيتها وأهدافها قبل صياغة مشروع الرؤية الطموحة للمملكة العربية السعودية 2030.

■ من أبرز التوجهات المستقبلية لرؤية المملكة 2030 في مجال التعليم الجامعي أن تتبنى الجامعة الاستثمار التقني، من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب التقني عبر تزويد الطلاب بالمعارف والمهارات اللازمة لوظائف المستقبل، وتعزيز الجهود في مواءمة مخرجات الجامعة مع احتياجات سوق العمل.

■ تساعد رؤية المملكة 2030 في تحسين مخرجات التعليم الجامعي واتباع الخطوات العملية اللازمة لذلك، حتى تواكب سوق العمل.

توصيات الدراسة:

في ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة من أرقام ونتائج، فإن الباحث يوصي بما يلي:

■ ضرورة إعادة النظر في العملية التعليمية بالجامعات السعودية وخاصة المناهج الدراسية، بحيث تكون مرتكزة على المهارات الأساسية، بالإضافة إلى تطوير المواهب وبناء الشخصية.

■ ضرورة ربط التخصصات التي تقدمها الجامعات بسوق العمل، بحيث يتم إلغاء أي تخصصات لا يحتاج إليها سوق العمل، وإضافة تخصصات جديدة تلبي احتياجات سوق العمل.

■ زيادة مخصصات البحث العلمي في ميزانية الجامعات، وتحديد برامج وطنية بحثية تتولى كل جامعة تنفيذها وفقاً لبرامج زمنية متفق عليها بين الجامعة والجهات المستفيدة في المجتمع.

■ ضرورة عمل الجامعات السعودية على تحقيق ريادتها في خدمة المجتمع، والوصول بالجامعات إلى مصاف كبرى وأولى الجامعات التي تتبنى اقتصاديات المعرفة والاستثمار في العقل البشري.

■ أن تعمل الجامعات على زيادة مواردها الذاتية من خلال الخدمات التي تقدمها للآخرين من خلال إنشاء معاهد للبحوث تقدم دراسات علمية واستشارية لجهات داخل المملكة أو خارجها أو ممارسة جوانب استثمارية أخرى.

قائمة المراجع:

- أحمد: أريج يوسف، (2017م)، تصور مقترح لتعزيز الهوية الوطنية في المناهج الجامعية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030، بحث منشور بمجلة دراسات في المناهج وطرق التدريس، جمهورية مصر العربية.
- الأحمري: إلهام بنت محمد على (2020م)، دور الأنشطة الطلابية بالجامعات السعودية في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 من وجهة نظر الطلاب، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد (21).
- باسعيد: ابتسام عبدالله (1440هـ)، استقلالية الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية في المملكة العربية السعودية : دراسة استشرافية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.
- القمي: خالد عائش، (2017م)، دور الشراكة المجتمعية في دعم البحث العلمي من منظور أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التربية الإسلامية والمقارنة، كلية التربية. جامعة أم القرى.
- البلادي: منى سعد، (2015م)، دور الأستاذ الجامعي في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية بمنطقة مكة المكرمة (الواقع والمأمول). رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التربية الإسلامية والمقارنة، كلية التربية، جامعة أم القرى.
- الثنيان: سلطان بن ثنيان، (1429هـ)، الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية: تصور مقترح، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.
- حداد: مصطفى، (1992م)، إعداد أعضاء هيئة التدريس وتأهيلهم، مجلة العلوم التربوية، معهد الدراسات التربوية، العدد الأول، جمهورية مصر العربية، القاهرة.
- حسين: سلامة عبد العظيم (2007م)، المشاركة المجتمعية وصنع القرار التربوي، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية

- حضاض: محمد، (2018م)، البحث العلمي وتطوير الجامعات لتحقيق أهداف رؤية 2030.
- الداود: عبد المحسن سعد، (2017م)، مسؤولية الجامعات السعودية في تحقيق رؤية المملكة 2030، بحث منشور بمؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية المملكة 2030، خلال الفترة من 11-12 يناير 2017م، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية.
- الداود: عبدالمحسن بن سعد، (2017م)، مسؤولية الجامعات السعودية في تحقيق رؤية المملكة 2030 أبحاث مؤتمر: دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية 2030م: جامعة القصيم، القصيم: جامعة القصيم.
- الرشادة: منى وبلال ضحى، البحث العلمي ورؤية المملكة 2030 المنجز وآفاق المستقبل، منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي الأدوار التكاملية لمؤسسات المجتمع لتحقيق رؤية المملكة 2030، المقام خلال الفترة من 27 - 28 محرم 1439هـ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض.
- الزنجي: عاتق بن صالح، (1437هـ)، الشراكة المجتمعية بين مؤسسات التعليم العالي ورجال الأمن في تحقيق أمن المجتمع في ضوء التربية الإسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية التربية قسم التربية الإسلامية والمقارنة.
- السيبي: نورة محمد (1435هـ)، متطلبات الشراكة المجتمعية ومعوقاتهما من وجهة نظر المديرات والمعلمات بالمدارس الثانوية بمحافظة الخرمة وتوابعها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- السحباني: عبدالستار، (2001م)، واقع العلاقة بين الجامعة والمحيط في الوطن العربي، المجلة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المجلد (21)، العدد الأول.
- السنبلي: عبدالعزيز وآخرون، (1414هـ)، الأدوار المطلوبة من جامعات دول الخليج العربية في مجال خدمة المجتمع، مكتب التربية العربي لدول الخليج، المملكة العربية السعودية، الرياض.
- الصادق: أحلام حسين، نصر إقبال، (2017م)، دور الجامعات السعودية في بناء مجتمع المعرفة وتحقيق رؤية 2030، بحث منشور بمؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية المملكة 2030، خلال الفترة من 11-12 يناير 2017م، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية.
- الصاعدي: فهد سليمان، مكانة التعليم العالي والبحث العلمي وأولوياته في تحقيق رؤية المملكة 2030 ودورها في تعزيز مجتمع المعرفة ودعم سوق العمل، منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي الأدوار التكاملية لمؤسسات المجتمع لتحقيق رؤية

المملكة 2030، المقام خلال الفترة من 27 - 28 محرم 1439هـ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض.

العاصمي: عبدالرحمن، أدوار الجامعات السعودية نحو تعزيز مجتمع المعرفة ودعم سوق العمل في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030، منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي الأدوار التكاملية لمؤسسات المجتمع لتحقيق رؤية المملكة 2030، المقام خلال الفترة من 27 - 28 محرم 1439هـ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض.

العثمان: عبد الله وآخرون (2001م)، الرعاية الطلابية لطلاب مرحلة التعليم العالي جامعة الملك سعود نموذجاً، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العالمي عن خادم الحرمين الشريفين وإنجازاته (المحور التربوي) ، في الفترة من 26 - 29 / 8 / 1422هـ، جامعة الملك سعود، الرياض.

عرابي: محمد عباس، دور البحث العلمي في الجامعات السعودية في تحقيق رؤية المملكة 2030، منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي الأدوار التكاملية لمؤسسات المجتمع لتحقيق رؤية المملكة 2030، المقام خلال الفترة من 27 - 28 محرم 1439هـ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض.

العنزي: سالم مزلوه، (2016م)، الأدوار المنوطة بالمعلمين في توفير بيئات التعلم الآمنة للطلاب وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، بحث منشور في المؤتمر الدولي المعلم وعصر المعرفة: الفرص والتحديات بكلية التربية بجامعة الملك خالد، أبها، المملكة العربية السعودية.

العنزي: سعود بن عيد، (2011م)، معوقات البحث العلمي في الجامعات السعودية الناشئة، مجلة العلوم التربوية، مجلد (38)، عمان، الأردن.

العنزي: سعود، والدويش سليمان (2015م)، التغيير في سياسة ونظم مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: رؤية مستقبلية، مجلة التربية، جامعة الأزهر، كلية التربية، العدد (143)، المجلد (2).

العوهلي: محمد بن عبدالعزيز (1429هـ)، دور وزارة التعليم العالي في دعم البحث العلمي في الجامعات: حالياً ومستقبلياً، المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية المنعقد في الفترة 17-20 صفر 1429 هـ، الموافق 24-27 فبراير 2008 م ، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ، الظهران.

- العويد: نورة ناصر (2017م)، وظائف التعليم الجامعي السعودي في تحقيق أهداف برنامج التحول الوطني لرؤية المملكة العربية السعودية لـ2030، بحث منشور بمؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية المملكة 2030، خلال الفترة من 11-12 يناير 2017، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية.
- الفرّاج: لولوة صالح (2020م)، تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: التحديات والحلول، مجلة العلوم التربوية والإنسانية، العدد (1).
- الفهمي: مرزوق مطر، (2018م)، تطوير إدارات الجودة الشاملة في التعليم العام في ضوء مبادرات رؤية المملكة 2030 م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- القحطاني: منصور عوض، (1425هـ)، تمويل البحث العلمي في الجامعات السعودية وسبل تنميته، دراسة ميدانية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- القحطاني: منصور عوض، (2005م)، تفعيل روح الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص: الواقع وسبل التطوير، مؤتمر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث والتطوير، جامعة الملك سعود، الرياض.
- لظفي: محمد وآخرون، (1996م)، دور الجامعات في خدمة المجتمع، دراسة تطبيقية على بعض كليات جامعة الاسكندرية، مجلة التربية والتنمية، العدد العاشر، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- مرسي: محمد منير (2012م)، الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه، عالم الكتب، القاهرة، مصر.
- مطر: أمل إمام، (2013م)، دور أعضاء هيئة التدريس في بناء مجتمع المعرفة دراسة حالة على كلية التربية بالعريش، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة قناة السويس، جمهورية مصر العربية.
- المطرفي، نايف عبدالرزاق (2018م)، فلسفة التعليم الجامعي السعودي ودرجة وعي أعضاء هيئة التدريس بها، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التربية الإسلامية والمقارنة، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- هندي: عبدالجليل يونان، (1989م)، تطور مؤسسات التعليم العالي ودورها في تعليم الكبار والتربية المستمرة في الوطن العربي، الجزء الثالث، دار المعارف، جمهورية مصر العربية، القاهرة.

- وزارة الاقتصاد والتخطيط (1436هـ)، خطة التنمية التاسعة وأولوياتها، 2/22، التعليم العالي، تنمية الموارد البشرية، الرياض.
- وزارة التخطيط: (1984م)، الأهداف العامة والسياسات، التعليم العالي، إدارة التأهيل البشري، الرياض المملكة العربية السعودية.
- وزارة التعليم (2020م)، نظام الجامعات. الطبعة الأولى، مجلس شؤون الجامعات، الأمانة العامة. الرياض.
- وزارة التعليم العالي (2011م)، التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: مؤشرات ومقارنات دولية، وكالة وزارة التعليم العالي للتخطيط والمعلومات: مرصد التعليم العالي، الطبعة الثالثة، الرياض.
- وزارة التعليم العالي (2015م)، نظام مجلس التعليم العالي والجامعات ولوائحه، الطبعة الرابعة، أحكام عامة، المادة الأولى. مجلس التعليم العالي، الأمانة العامة، الرياض.
- وزارة المعارف: (1420)، تقنيات التعليم "المفهوم الشامل"، الإدارة العامة لتقنيات التعليم، مركز التطوير التربوي، المملكة العربية السعودية، الرياض.
- وزارة المعارف: (1974 م)، سياسة التعليم المملكة العربية السعودية، الرياض، المملكة العربية السعودية.